مدار
الاسرائيلي
المنتهد
الثلاثاء ٢٠١٢/١٢/١١ الموافق ٢٧ محرم ١٤٣٤ هـ العدد ٢٩٦ السنة العاشرة

منظمة «بتسيلم»: تنفيذ المخطط سيؤدّي إلى قطع التواصل الجغرافيّ بين شمال الضفة وجنوبها

صفحـ(٣)ـة

قضية «بيت عزرا» في الخليل تعود إلى الواجهة عشية الانتخابات البرلمانية

ائتلاف اليمين الحاكم بين سوط المستوطنين وسيف القضاء!

صفحـ(٧)ـة

الاسرائيلي
المنتهد
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

أولمرت: سياسة نتنياهو ستؤدي إلى انتفاضة فلسطينية ثالثة

نتنياهو يهاجم الرئيس عباس ويؤكد أنه لن ينسحب من الضفة الغربية!

استنكر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس الأحد، عدم تنديد الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، بخطاب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، الذي أعلن عدم اعتراف الحركة بإسرائيل وأن المقاومة أثبتت نفسها.

وقال نتنياهو «شهدنا مرة أخرى الوجه الحقيقي لأعدائنا، وأنه ليس لديهم أية نية للتوصل إلى تسوية بيننا. وهم يريدون تدمير الدولة وسوف يفشلون في ذلك طبعا، وفي تاريخ شعبنا أيضا تغلب شعب إسرائيل على هؤلاء الأشرار».

وأضاف نتنياهو أن «الأمر الملفت هو أن أبو مازن بالذات لم يندد بالكلمات حول تدمير إسرائيل، مثلما لم يندد من قبل بالصواريخ التي أطلقت باتجاه إسرائيل (خلال عملية «عمود السحاب» العسكرية الإسرائيلية) ولأسفي فإنه يسعى إلى الوحدة مع حماس نفسها المدعومة من إيران».

وتابع نتنياهو «نحن حكومة خالية من الأوهام ونريد سلاما حقيقيا مع جيراننا. لكننا لا نغمض أعيننا ولا نضع رأسنا في الرمل، ولسنا مستعدين لتكرار الخطأ نفسه المتمثل في الانسحاب الأحادي الجانب وانسحابات جلبت، عمليا، حماس إلى السيطرة على غزة. وتذهلني دائما أوهام الآخرين (في إسرائيل) الذين يعبرون عن استعدادهم لمواصلة هذه العملية ويسمونها سلاما». واعتبر نتنياهو أنه «في حال تسليم منطقة أخرى، وفي هذه الحالة مناطق يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) التي تطل على مدن إسرائيل، إلى الأشخاص أنفسهم فالنتيجة طبعا هي أن تكون غزة عند مشارف تل أبيب والخضيرة وكفار سابا» في إشارة إلى منطقة وسط إسرائيل.

وأردف نتنياهو «لذلك فإننا ملزمون وقادرون على الوقوف ضد ذلك ونحن نقف ضد الضغوط الدولية، ولولا ذلك لوصلنا إلى المكان نفسه، وهذا ما هو مطلوب اليوم من القيادة في إسرائيل، أن تكون خالية من الأوهام والإصرار على المصالح الهامة لدولة إسرائيل وصد الضغوط من أجل جلب غزة إلى كل بيت في إسرائيل وهذا ما نفعله وسنستمر في فعله».

وتأتي أقوال نتنياهو هذه في وقت تسود فيه أزمة في العلاقات بين إسرائيل وبين أوروبا والولايات المتحدة في أعقاب قراره بتنفيذ أعمال بناء استيطانية واسعة في الضفة الغربية والقدس الشرقية ودفع مخططات بناء في المنطقة «إي١» الواقعة بين القدس الشرقية والكتلة الاستيطانية «معاليه أدوميم» التي من شأنها قطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها، وتجميد تحويل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية.

واعتبر نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي، موشيه يعلون، أنه لا يوجد فرق بين عباس ومشعل، وقال للإذاعة العامة الإسرائيلية إن «الفرق الوحيد هو أن أبو مازن هو رئيس السلطة الفلسطينية ويغلف أيديولوجيته بكلمات جميلة». وأضاف أن «أبو مازن يرفض الاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي وليس مستعدا للإعلان عن نهاية الصراع إذا انسحبت إسرائيل إلى حدود العام ١٩٦٧».

وادعى يعلون أن «الحكومة الإسرائيلية معنية باستئناف المفاوضات مع أبو مازن وحتى أنها جمدت البناء في المستوطنات بشكل مؤقت لكنه فضّل التوجه إلى الأمم المتحدة في خطوة أحادية الجانب».

ودعا رئيس حزب كاديما، شاؤول موفاز، إلى اغتيال مشعل. وقال في بيان إن إسرائيل «أهدرت فرصة لتصفية رأس الافعى، وخالد مشعل محكوم عليه بالإعدام وهو هدف للاغتيال وأنصحه بأن يحزم أمتعته بأقرب وقت والخروج من غزة». وفي المقابل حذر موفاز مما وصفه «باستمرار إسرائيل في إضعاف عباس والامتناع عن معالجة أمر حماس بيد شديدة وإلا فإننا سنرى مشعل يزور الضفة الغربية بعد عدة سنوات».

من جانبه استبعد الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، تنفيذ أعمال بناء استيطانية في المنطقة "إي ١" الواقعة بين القدس الشرقية والكتلة الاستيطانية "معاليه أدوميم" بموجب قرار نتنياهو. ونقلت الإذاعة العامة الإسرائيلية عن بيريس قوله في مؤتمر اقتصادي في إسرائيل إنه "تم في الماضي اتخاذ قرارات حكومية بالبناء في هذه المنطقة وهذا مجرد قرار آخر". واعتبر بيريس أن القرار يصبح مهما "فقط في حال قررت إسرائيل ضم هذه المنطقة إليها".

وهاجم بيريس خطاب مشعل في غزة لمناسبة الذكرى السنوية الـ ٢٥ لتأسيس حماس، وقال إن حماس هي "منظمة إرهابية تسعى إلى القتل وعدم التوصل إلى تسوية وتسعى إلى إبقاء فقراء غزة في فقرهم". وفي المقابل قال بيريس إن على إسرائيل إجراء مفاوضات مع "البديل الوحيد بين الفلسطينيين وهو أبو مازن الزعيم المعتدل نسبيا ويعارض الإرهاب واختار طريق المفاوضات".

وهاجم رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، ايهود أولمرت، سياسة خلفه بنيامين نتنياهو ووصف سياسته بأنها "خطيرة للغاية" ومن شأنها أن تؤدي إلى اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن أولمرت قوله أمام مؤتمر اقتصادي في تل أبيب، يوم الأحد، إن "دولة إسرائيل تسير في مسار سياسي خطير للغاية" مشددا على "أننا نتبع سياسة تتناقض، وفقا لإدراكي الكامل، بشكل جوهري مع المصالح الوجودية لدولة إسرائيل". وأضاف أن "هذا وهم أن يتم الادعاء بأنه في إمكان إسرائيل إدارة شؤونها القومية والأمنية والاقتصادية وكأنها معزولة عن المجتمع الدولي".

وتطرق أولمرت إلى عملية "عمود السحاب" العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة والتي دامت ٨ أيام وتم في ختامها التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بوساطة مصرية.

نتنياهو: تصعيد متواصل.

وقال أولمرت في هذا السياق "رأينا الآن أنه عندما ينبغي القيام بوقف إطلاق نار مع حماس والجهاد (الإسلامي) فإننا بحاجة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ووزيرة الخارجية الأميركية، بينما (وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور) ليبرمان يقف ويعانق بصورة افتراضية الرئيس المصري (محمد مرسي) من الإخوان المسلمين على المساعدة التي قدمها" في إشارة إلى تقديم ليبرمان الشكر لمرسي في نهاية العملية العسكرية.

واعتبر أولمرت أن "الحسم الحقيقي الذي نقف أمامه هو القرار بشأن سياسة سلام أو سياسة تتجاهل حاجة دولة إسرائيل إلى التوصل لحوار مع جيراننا". وأضاف "نحن نقوي القوى الراديكالية بقيادة حماس والجهاد ونقزم القوى المعتدلة التي ربما توجد إمكانية للتحدث معها".

وقال أولمرت إنه عندما كان رئيسا للوزراء كان قريبا من التوصل إلى تفاهمات مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وقيادة السلطة الفلسطينية وأنه "كدت أصل إلى اختراق الطريق معهم، وإذا كان هناك احتمال لصنع السلام مع أحد فإن هذا سيكون مع أولئك الذين يقولون إنهم ضد الإرهاب ويؤيدون الاعتراف بدولة إسرائيل".

مسؤولون إسرائيليون يستبعدون إمكانية أن تستخدم سورية السلاح الكيماوي!

استبعد مسؤولان إسرائيليان إمكانية أن يستخدم النظام السوري السلاح الكيماوي الذي بحوزته ضد المعارضين المسلحين أو إسرائيل.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن رئيس الدائرة السياسية - الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، عاموس غلعاد، قوله خلال مؤتمر اقتصادي في تل أبيب إنه «على ما يبدو أن السلاح الكيماوي الذي بحوزة النظام السوري ما زال محميًا حتى الآن».

وأضاف غلعاد أن الرئيس السوري بشار الأسد «استوعب تحذيرات زعماء العالم بأن لا يستخدم هذا السلاح». وقال إن الاقتصاد السوري يتدهور مع استمرار القتال في سورية «وكلما تزايدت قوة المتمردين تزداد عزلة الأسد ويتقوقع داخل الطائفة العلوية التي ينتمي إليها».

من جانبه قال نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، موشيه يعلون، للإذاعة العامة الإسرائيلية، أول من أمس، إنه «لا توجد أية مؤشرات على أن نظام الأسد قد يستخدم السلاح الكيماوي ضد إسرائيل».

وأضاف أن «سورية تسلحت خلال عشرات السنوات الماضية بصواريخ وأسلحة كيماوية لكن ردعنا ناجع والدليل على ذلك أنه حتى الآن لم يستخدمه ضدنا».

ورفض يعلون الرد على سؤال حول ما نشرته صحيفة «صانداي تايمز» البريطانية، الأحد، بأن وحدات خاصة تابعة للجيش الإسرائيلية تعمل في الأراضي السورية بحثا عن مستودعات الأسلحة الكيماوية.

وحذّر السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة مايكل أورن، في سياق مقابلة أجرتها معه شبكة التلفزة الأميركية «فوكس نيوز» أول من أمس الأحد، من مغبة نقل أسلحة كيماوية من سورية إلى حزب الله في لبنان، وأكد أن نقلها سيشكل تجاوزًا للخطوط الحمر بالنسبة إلى إسرائيل، ويمكن أن يغيّر كل قواعد اللعبة.

وأشار أورن إلى أن إسرائيل تتابع الوضع المتعلق بالسلاح الكيماوي السوري عن كثب، وبأقصى درجات الحذر.

على صعيد آخر قال رون بن يشاي، المحلل العسكري في الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، إنه في مواجهة الأزمة المتفاقمة التي يمر بها النظام السوري عامة والرئيس بشار الأسد خاصة، تزداد احتمالات لجوء الرئيس السوري إلى استخدام السلاح الكيماوي ضد المتمردين عليه. واستناداً إلى المصادر الأميركية فإن الجيش السوري لم يقم حتى اليوم بخطوات تدل على أنه بصدد استخدام السلاح الكيماوي والبيولوجي في وقت قريب. ويشير هؤلاء إلى وجود حركة نشطة في الأماكن حيث تُخزَّن المواد التي يجري فيها تركيب الغازات السامة، لكن من دون وجود دليل على ما هو أبعد من ذلك.

وأضاف: كانت الحكومات الغربية تلقت تحذيرات من احتمال لجوء الأسد إلى استخدام أسلحة غير تقليدية ضد مواطنيه وضد الثوار، في الوقت الذي يكرر الناطقون باسم النظام السوري قولهم إن السلاح الكيماوي لن يستخدم ضد أبناء الشعب السوري. لكن من الواضح أن مثل هذا القول لا يلزم الرئيس الأسد، وذلك لوجود عدد كبير من الأجانب يقاتلون في صفوف المجموعات المسلحة من السنّة المتشددين ومن أنصار الجهاد العالمي. ففي نظر الأسد، هؤلاء ليسوا من أبناء الشعب السوري، وبالتالي قد يخطر بباله أنه يحق للنظام أن يستخدم ضدهم السلاح الكيماوي إذا تطلب الأمر. وما يتخوف الغرب منه أيضاً هو وقوع هذا السلاح في يد المجموعات الجهادية السنية في حال سقوط نظام الأسد، الأمر الذي سيشكل تهديداً مباشراً للدول المجاورة لسورية مثل إسرائيل وتركيا والأردن والعراق ولبنان. وعلى الرغم من اقتناع أجهزة الاستخبارات الغربية بأن نظام الأسد لا يفكر في استخدام السلاح الكيماوي ضد أي طرف خارج سورية، فإن مجرد استخدامه داخلها سيؤدي إلى كارثة إنسانية في سورية لا بد من أن تنتقل إلى الدول المجاورة، وأن تكسر التابو الدولي بشأن عدم استخدام هذا السلاح.

وختم بن يشاي: في سبيل ردع الأسد عن استخدام السلاح الكيماوي يتّبع الأميركيون الأسلوب الذي اتبعته إسرائيل ضد إيران في مسألة السلاح النووي، وذلك عبر وضع هذه المسألة على سلم أولويات المجتمع الدولي، وتجنب اللجوء إلى العمل العسكري. من هنا، فإن الحملة الإعلامية الكثيفة التي تشنها الولايات المتحدة من أجل نزع فكرة استخدام السلاح الكيماوي من رأس الأسد وأنصاره تجري بالتنسيق مع حكومات كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وتركيا والأردن.

كاتب صحافي إسرائيلي مقيم في واشنطن:

إسرائيل ستفقد تأييد يهود الولايات المتحدة

في ضوء تعاظم اتجاهات التطرف السياسي فيها!

حذر كاتب صحافي إسرائيلي مقيم في واشنطن من إمكان فقدان إسرائيل تأييد يهود الولايات المتحدة الأميركية في ضوء تعاظم اتجاهات التطرف اليميني التي تكتسح الشارع والساحة السياسية الإسرائيليين.

وقال الكاتب والمراسل السياسي الإسرائيلي إسحق بن حورين، في مقال نشر أمس (الاثنين) في الموقع الالكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، إنه في الوقت الذي ينشغل فيه الساسة الإسرائيليون في حروب البقاء اليومية، ويعجزون عن الاهتمام بسيرورات طويلة الأجل أكثر، فإن يهود الولايات المتحدة أخذوا يتخلون تدريجيا عن تأييد إسرائيل.

وأضاف: إنهم ماضون في هذه العملية بصمت وهدوء، من دون صراخ أو تهديد، ولذلك فإن من الصعب تقدير شدة التسرب في السدّ، مشيرا إلى أنهم (يهود الولايات المتحدة) أخذوا يبتعدون لينصرفوا إلى الاهتمام بشؤونهم وقضاياهم.

وأردف بن حورين في مقاله: هذا ليس موضوع دعاية، وإنما هو الواقع الذي يجعل من الصعب عليهم رؤية الدولة الإسرائيلية محقة، و"حتى الذين يعتقدون بأننا محقون، يأسفون إزاء كوننا غير عقلاء".

وتابع قائلا إن الشبان اليهود في الجامعات الأميركية والذين يتربون على قيم الحرية والديمقراطية، لا يمكن لهم أن يؤيدوا، ناهيكم قطعا عن الدعاية، لدولة لا يتمتع خمسون في المئة من الذين يعيشون تحت سلطتها بحق التصويت أو الانتخاب، وهذا الأمر سوف يتفاقم أكثر في ظل غياب حل يقوم على أساس دولتين لشعبين... سوف نستيقظ ذات يوم على واقع غير قابل للرجوع، واقع دولة واحدة لشعبين، وعندئذ ربما سنجد يهود الولايات المتحدة، الليبراليين في غالبيتهم، لا يقفون إلى جانبنا.

واستطرد بن حورين: في الأسبوع الفائت استمعت إلى حديث لشخصين يهوديين في برنامج تلفزيوني سياسي صباحي يقدمه تشاك تود في محطة الكوابل الشعبية MSNBC. وقد تحدث تود (وهو يعمل أيضا مراسلا رئيسيا لتلفزيون NBC لدى البيت الأبيض) عن شؤون وقضايا الشرق الأوسط مع الصحافي المرموق جيفري غولدبرغ، من مجلة "أتلانتيك" المتخصصة في هذا الموضوع. وبين الحديث عن سورية ومناقشة الأوضاع في مصر، حاولا أيضا، كحال أفراد عائلة مغتربين، فهم ما يحدث في إسرائيل. وكانت نبرة صوتهما تشي بقلق عميق واشمئزاز كبير، حيث جرى بنيهما الحوار التالي:

تود: ما الذي يحدث في الحلبة السياسية الإسرائيلية؟

غولدبرغ: ما يحدث أشبه بما يحدث في الشعبة- المرحلة- الإعدادية..

تود: هذا غريب.. في أي حزب نتنياهو الآن؟

غولدبرغ: هو عضو في الحزب الجمهوري الديمقراطي...

تود: حزب مختلط... الحزب الجمهوري المحافظ. هل جنح الليكود أكثر نحو اليمين؟

غولدبرغ: أجل. صحيح.

تود: هل هذا ممكن؟

غولدبرغ: بالتأكيد. في الشرق الأوسط يمكنك دائما أن تكون متطرفا أكثر. لا تنسى قانون الشرق الأوسط- يمكنك دائما أن تكون مجنونا أكثر. والموضوع المهم هو أن ائتلاف الوسط- اليسار ليس بائتلاف. فثمة من ينضم إلى هذا الحزب أو ذاك، وثمة من يغادره. يوجد هناك سياسيون لهم وزن، لكنهم يكرهون أحدهم الآخر، ولذلك فإنهم لا يستطيعون أن يشكلوا وزنا مضادا (أي لليمين). نتنياهو سيكون رئيس الحكومة المقبل إلا إذا وقعت كارثة غير مرئية أو متوقعة.

تود: وهل هناك ائتلاف مضاد؟

غولدبرغ: حتى الآن لا يوجد.

تود: هذا مذهل.

ويضيف بن حورين، بعد اقتباس هذا الحوار بين الصحافيين الأميركيين من أصل يهودي: ليس الصحافيون اليهود فقط هم المرتبكون، الحائرون وإنما السياسيون اليهود (الأميركيون) أيضا. وينبغي التعاطي بصورة جادة مع اتجاهات التفكير والأمزجة الحانقة التي تسود في صفوف يهود الولايات المتحدة.

ثمة جزع عميق إزاء سلوك حكومة إسرائيل مقابل الولايات المتحدة، وإزاء التطرف السياسي اليميني، والرمال المتحركة بين الكثبان السياسية في الوسط- اليسار، وكذلك إزاء عدم التمسك بالمبادئ من جانب قوى اليسار (في إسرائيل). صحيح أنهم في إسرائيل يميلون إلى تقزيم وإهانة كل يهودي كفؤ من طراز رجل الـ "نيويورك تايمز" توماس فريدمان، الذي يحب إسرائيل ويحاول أن يضع أمامنا مرآة حتى نتوقف ونحدق في صورتنا، ولذا يجب علينا أن لا نستخف بمثل هؤلاء الأشخاص، الذين لهم وزن وتأثير في السياسة الأميركية.. إن من الخطير أن ندعهم ييأسون منا.

وكان الكاتب الصحافي الأميركي الشهير توماس فريدمان قد انتقد في مقاله المنشور يوم الأربعاء الماضي في صحيفة "نيويورك تايمز" أحزاب اليسار والوسط في إسرائيل ومن ضمنها حزب "العمل"، وذلك لأنها كما قال: لا تقترح ولا تقدم رؤية حقيقية للسلام، وإنما تركز فقط على إيجاد حلول في مجالات السكن والتعليم في إسرائيل. كذلك انتقد فريدمان بشدة ما اسماه "المجموعة اليمينية المتطرفة "التي تدير إسرائيل حاليا، وقال إنها "مجموعة متغطرسة وغير مكترثة بقلق الولايات المتحدة" في إشارة إلى قرار حكومة نتنياهو بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كرد فعل على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة. وأعرب فريدمان عن قلقه من جنوح حزب الليكود برئاسة نتنياهو إلى المزيد من التطرف اليميني واصفا قائمة "الليكود- بيتنا" بأنها قائمة للمستوطنين واليمينيين المتطرفين.

وقال بن حورين إن من لا يكترث بفقدان تأييد إخوتنا اليهود، يمكن له أن يبدأ بالتفكير بمصطلحات فقدان المساعدة الأميركية الأمنية والعسكرية التي تحتاجها إسرائيل للحفاظ على تفوقها العسكري النوعي، وتمويل بطاريات "القبة الحديدية" وصواريخ "حيتس" وغيرها، ناهيك عن الفيتو (الأميركي) في الأمم المتحدة والجهود الدبلوماسية الأميركية من أجل الذود عن إسرائيل. ذكل هذا يمكن أن ينتهي ويتوقف بدون اليهود.

فكروا مثلا بعضو الكونغرس غاري أكرمان، وهو يهودي ديمقراطي من نيويورك، وأحد الزعماء البارزين في مجلس النواب في مجال المبادرات التشريعية المؤيدة لإسرائيل. فقبل حوالي أسبوع ظهر أكرمان في لقاء نظمه المنتدى السياسيIPF في نيويورك، انصب حول إسرائيل، وشارك فيه رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت. وقال أكرمان عن أولمرت إنه "أتى إلى البيت الأبيض ولم يبل على حذاء الرئيس"، ملمحا بذلك إلى ظهور رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى جانب الرئيس باراك أوباما في البيت الأبيض قبل عام ونصف العام، منتقدا علنا كلام أوباما عن حدود العام ١٩٦٧، وحينئذ ضحك الحضور، لكن أكرمان لم يضحك.

ومؤخرا هاجم أكرمان بشدة وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان على إثر تصريحات أدلى بها هذا الأخير يوم الجمعة الماضي، وادعى فيها (ليبرمان) أن الفلسطينيين ليس لهم حق في دولة لأن نتاجهم الخام للفرد أقل من عشرة آلاف دولار في السنة. وأقوال ليبرمان هذه وصلت إلى آذان كل يهودي في الولايات المتحدة وإلى أكرمان أيضا الذي علق قائلا: "هذا مهين، ويفتقر إلى الأدب والأخلاق.. كيف يمكن لأحد أن يثق بك إذا كان لديك مثل هذا الموقف.. كيف يمكن لك أن تأتي بهم إلى مائدة الحوار؟ وأين هي المائدة؟ ولماذا يأتون إليها إذا كانت هذه هي النظرة.. إذا قررنا تقسيم قطعة البيتزا، وفي الطريق التهمت أنا ثلاث قطع، فسوف تبدأ بالتفكير في ما الذي يدعوك للذهاب إلى المائدة ... المسألة مسألة كرامة ومراعاة".

وأوجز أكرمان المعروف كيهودي محب لإسرائيل وعمل من أجلها الكثير: "لا تخشوا من ضيقي التفكير، بل أنظروا إلى الهدف الماثل أمام أعينكم: دولتان لشعبين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن، تماما مثلما رغب الصهيونيون الأصليون. ومن جد وجد".

٣٤ لائحة انتخابية تخوض الانتخابات الإسرائيلية

*استطلاعات الرأي ترجّح اجتياز ١١ - ١٢ لائحة منها نسبة الحسم *مشهد غير مسبوق من حيث كثرة التنقلات السياسية وسرعة التشكيلات الحزبية*

«الحركة» برئاسة ليفني: استقطاب «النجوم».

كتب برهوم جرايسي:

في يوم تقديم اللوائح الانتخابية للجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية، مال أحد عناصر «حرس الشرف» في الكنيست على مجموعة من حوله في مبنى الكنيست وقال ضاحكا: «ما الذي يجري هنا، أنا هنا منذ ٣٠ عاما، وفي حياتي لم أر مشاهد كهذه، من سرعة تنقلات شخصيات بين الأحزاب، وسرعة قيام وزوال تشكيلات حزبية». قال هذا، والابتسامة تسيطر على وجهه، ولكنه لم يخف امتعاضه. كان صوته مرتفعا، رغم وظيفته الحساسة، وعلى ما يبدو، شعر أنه لا حاجة لعمل حساب لأحد، طالما أن الفوضى السياسية سيدة الموقف.

ونجح هذا الحارس بكلماته البسيطة في أن يعرض حال المشهد السياسي في الاسابيع والايام الأخيرة قبل تقديم اللوائح الانتخابية واغلاق باب الترشيحات، ففي مطلع الشهر الماضي، فاجأ بنيامين نتنياهو وأفيغدور ليبرمان حزبيهما والجمهور الواسع، بتحالفهما في لائحة مشتركة للحزبين، وبعد ذلك بأيام، بدأت مداولات جدية بين رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، وتسيبي ليفني، كي يعودا الى الحلبة السياسية على ضوء تهاوي حزب «كاديما» في استطلاعات الرأي.

وشهد «كاديما» حالة نزوح واسعة، حينما رأى النواب سفينتهم تغرق، وحتى الآن، اثنان من أصل ٢٨ وصلا الى بر الأمان وضمنا لنفسيهما العودة الى الكنيست من خلال حزب «العمل»، بينما من هرب الى حزب الليكود، وجد نفسه مرميا على قارعة الطريق، بعد الانتخابات الداخلية لليكود، في حين ينتظر أربعة الى خمسة نواب آخرين، فوز حزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني بعدد مقاعد يفوق العشرة، كي يعيدهم الى الكنيست.

أما حزب «كاديما» ذاته، فبات يصارع نسبة الحسم، خاصة بعد اعلان ليفني، قبل اقل من اسبوعين على اغلاق باب الترشيحات، عن تشكيل حزب جديد.

أما جنرال الحرب إيهود باراك، فقد نجح هذه المرّة في استيعاب حقيقة أن معركته خاسرة، فأعلن على الملأ اعتزاله السياسة، حتى من دون بلاغ مسبق لزملائه الذين قادهم للانشقاق عن حزبهم «العمل»، وترك أربعتهم على قارعة الطريق السياسي، ليقوموا بمهمة اسدال الستارة على حزب «عتساموؤت»، الذي اقيم قبل أقل من عامين، منشقا عن «العمل»، وقرر النواب الاربعة عدم خوض الانتخابات.

ومع اغلاق باب الترشيحات أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن تقديم ٣٤ لائحة ترشيحاتها، في حين أن استطلاعات الرأي تتوقع اجتياز ١١ لائحة أو ١٢ لائحة على الأكثر نسبة الحسم من ٢٪، واللائحة الأكثر تأرجحا، هي لائحة حزب «كاديما» الذي له حاليا ٢٨ مقعدا.

وفي ما يلي استعراض موجز للوائح الأبرز والمرشحة للفوز في الانتخابات.

"الليكود- بيتنا"

تحالف حزب "الليكود" الحاكم، بزعامة بنيامين نتنياهو، مع حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان، ليطلق عليه اسم "الليكود- بيتنا"، ولهذا التحالف حاليا ٤٢ مقعدا، وقد فاجأ قيام التحالف كل الأوساط السياسية، وحتى في أوساط الحزبين، وتبين ان المحادثات كانت في حلقة ضيقة في مركزها نتنياهو وليبرمان.

إلا أنه باستثناء الاستطلاع الأول الذي تلا الإعلان عن التحالف ومنحه ٤٣ مقعدا، فإن كل استطلاعات الرأي التي ظهرت في الشهر الأخير تتنبأ له خسارة عدد من المقاعد، وتتراوح نتيجته ما بين ٣٥ الى ٣٨ مقعدا، وهذا لكون أوساط من "الوسط" قررت الابتعاد عن حزب الليكود بعد تحالفه مع ليبرمان، وقد تعززت هذه الظاهرة، بعد الانتخابات الداخلية لحزب الليكود، التي جاءت بأشد المتطرفين، وابعدت من يتم وصفهم بـ "اليمين المعتدل".

عمليا لم تعد وجوه بارزة في هذه اللائحة، أمام «نجمي» نتنياهو وليبرمان، إذ أن الانتخابات الداخلية في حزب الليكود، أطاحت برموز اليمين الايديولوجي، وابقت على شخص رئيس الكنيست، رؤوفين ريفلين، بينما أطاحت الانتخابات بثلاث شخصيات لها وزنها في الشارع، وبين أوساط اليمين العقائدي، وخاصة بنيامين مناحيم بيغن، ودان مريدو وميخائيل ايتان، وثلاثتهم وزراء في حكومة نتنياهو، وحتى أن بيغن ومريدور، هم من «مطبخ القرار» في الحكومة.

ولم يظهر أي رد فعل معلن من نتنياهو على نتائج الانتخابات الداخلية، التي تعززت فيها سيطرة اليمين المتشدد، والموالي للمجموعات الاستيطانية المتطرفة، وعلى الرغم من أن أفكار نتنياهو وسياسته، ليست بعيدة عن تلك المجموعات، إلا أنه سعى طوال الوقت الى ابقاء من يصفهم الشارع الاسرائيلي بـ «اليمين المعتدل» في مشهد حزب الليكود.

وتقريبا هناك شبه اجماع بين المحللين والمراقبين في اسرائيل، على أن كتلة «الليكود- بيتنا» ستكون اشد تطرفا، وقد تتجاوز الحدود التي قد يضعها نتنياهو أمامها، ليظهر من جديد أمام مراكز ضعف في بسط سيطرته على الحزب والحكومة.

العمل

حزب «العمل» بزعامة شيلي يحيموفيتش هو الحزب المرشح لأن يعود الى المرتبة الثانية من بين الأحزاب بعد أن تدهور في الانتخابات السابقة الى المرتبة الرابعة، وحصل الحزب في الانتخابات الأخيرة على ١٣ مقعدا، وبعد انشقاق إيهود باراك عن الحزب بقي للعمل ٨ مقاعد، إلا أن استطلاعات الرأي ترجح حصوله على ١٨ الى ٢٢ مقعدا في هذه الانتخابات.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحزب واجه هزّة ليست بسيطة في الساعات الأخيرة لتقديم لائحة الحزب، بانسحاب وزير الدفاع الأسبق عمير بيرتس من اللائحة التي كان يتصدرها، وانضمامه الى الحزب الجديد الذي شكلته رئيسة المعارضة السابقة تسيبي ليفني.

من المفارقة أن من أتى بشيلي يحيموفيتش الى حزب «العمل» في العام ٢٠٠٦، كان عمير بيرتس ذاته، ولكن سرعان ما تمردت يحيموفيتش على حليفها، لتقف ضده لصالح إيهود باراك، في انتخابات رئاسة الحزب التي جرت في صيف العام ٢٠٠٧، ومن هناك بدأت الخلافات بينهما، على الرغم من التقائهما في الموقف ضد المشاركة في حكومة بنيامين نتنياهو، وتأجج الخلاف بعد أن تنافس الاثنان على رئاسة الحزب قبل نحو عام ونصف العام.

والخلاف الأبرز بين الاثنين، كان بعد أن عارض بيرتس الأجندة التي تطرحها يحيموفيتش، وترفض فيها طرح قضية الصراع الاسرائيلي الفلسطيني في أولويات أجندة الحزب الانتخابية، وهذا الصراع تأجج بعد أن نجح بيرتس في أن يتبوأ المركز الثاني في الانتخابات الداخلية، وحصوله على المكان الثالث في لائحة الحزب.

وقبل ساعات من اغلاق باب الترشيحات، فاجأ بيرتس الحلبة السياسية بانسحابه من حزب «العمل» وانتقاله الى لائحة تسيبي ليفني، ليحل في المركز الثالث فيها.

المكسب الأكبر لحزب "العمل" في هذه الانتخابات، يتركز في أنه سيعود الى مكانة الحزب الثاني في الحلبة السياسية، ولكنه سيواجه منافسة حادة من حزب تسيبي ليفني "الحركة"، ومن حزب "يش عتيد" (يوجد مستقبل)، إذ أن قوة الأحزاب الثلاثة هذه تتركز اساسا في منطقة تل أبيب الكبرى، رغم ان "العمل" لا يزال منتشرا في جميع أنحاء البلاد.

«هتنوعا» (الحركة)

حزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني هو الحزب الجديد الذي شكلته ليفني وأعلنت عنه رسميا قبل أكثر من اسبوعين، وقد أحدث الإعلان عن الحزب تغيرات قوية في استطلاعات الرأي، التي تمنح هذا الحزب حاليا ما بين ٩ الى ١١ مقعدا، مع احتمالات زيادة قوته، خاصة على ضوء الأسماء البارزة التي تضمها لائحته الانتخابية، فإلى جانب بيرتس انضم لليفني الرئيس الأسبق لحزب «العمل» عمرام متسناع، ونواب نشطون من حزب «كاديما» المتهاوي، ولهم سمعة جيدة في الشارع الاسرائيلي.

وأعلنت ليفني بوضوح أنها تعطي أولوية في برنامجها الانتخابي لقضية الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، وحتى لقضايا التمييز العنصري.

وما يميز لائحة ليفني، هو تقدم اليهود الشرقيين فيها، فإلى جانب بيرتس هناك مئير شطريت، الذي انسحب من حزب «كاديما»، ومعه يوئيل حسون، كذلك فإن المرشح الوحيد من الاثيوبيين اليهود، نجح في هذه اللائحة وهو شلومو مولا، ذو التوجهات السلامية، وله شعبية واسعة بين الاثيوبيين، الذي تقدر قوتهم الانتخابية بنحو ٣ مقاعد، ولكن ليس بالضرورة أن تصب كلها لصالح الحزب.

ومن المتوقع أن يشكل خوض ليفني الانتخابات الحالية، وبالذات بخطابها المسيس، تحديا ليس سهلا لحزب «العمل» بزعامة يحيموفيتش، التي لا تزال تصر على تغييب الملف السياسي عن حملتها الانتخابية.

«كاديما»

وارتباطا بحزب ليفني، فإن حزب «كاديما» الذي انشقت عنه، وكان الحزب الأول برلمانيا وله ٢٨ مقعدا، يصارع نسبة الحسم من ٢٪ التي تمنحه ٣ مقاعد على الأكثر من أصل ١٢٠ مقعدا، والكثير من استطلاعات الرأي ترجح عدم اجتيازه لها.

وقد شكّل «كاديما» قائمته في اليومين الأخيرين قبل تقديم لوائح الترشيحات، وبتزامن مع ظهور القائمة، اعلن عدد من القيادات البارزة في الحزب اعتزالها السياسي، ومن بين هذه الأسماء، داليا إيتسيك، رئيسة الكنيست السابقة، ومن كانت تخطط خوض الانتخابات لرئاسة الدولة في العام ٢٠١٤، ووزير المالية الأسبق روني بار- أون.

والأسماء الثلاثة التي قد تدخل الى الكنيست، هي: شاؤول موفاز، رئيس الحزب، ويليه النائب الأسبق لرئيس جهاز «الشاباك» يسرائيل حسون، والنائب يوحنان بلاسنر، والرابعة رونيت تيروش.

وكان سبعة من نواب «كاديما» قد انشقوا عن الحزب في الاسبوع الأخير قبل تقديم اللوائح، لينضموا الى حزب «ليفني» ويمنحوها التمويل الانتخابي، واربعة من هؤلاء يتبوأون مواقع متقدمة في لائحة ليفني، وقد يعودون الى الكنيست.

ومن قبلهم سعى ثلاثة نواب من «كاديما» لخوض الانتخابات الداخلية في حزب الليكود، ولم ينجح أي منهم، وفي المقابل، فإن اثنين من «كاديما» انتقلا الى حزب «العمل» وحصلا على موقعين متقدمين، وهما نحمان شاي، الذي جاء في المركز ١٥ في قائمة «العمل»، واليسارية نينو أبسدازا التي حلت في المركز ٢٠.

«يش عتيد»

«يش عتيد» (يوجد مستقبل) هو حزب جديد، اقامه الصحافي يائير لبيد، وحينما ظهر على الساحة قبل نحو عام، كانت استطلاعات الرأي تمنحه ما بين ١٣ الى ١٦ مقعدا، جُلها من حزب «كاديما»، إلا أنه مع تقدم المعركة الانتخابية، بدأ هذا الحزب يتراجع في استطلاعات الرأي، الى أن ظهرت من جديد تسيبي ليفني مع حزبها الجديد، ليهبط «يش عتيد» الى ما بين ٥ الى ٧ مقاعد، ويعتبر هذا الحزب نفسه، في «الوسط»، ولا يستبعد احتمال انضمامه الى حكومة بنيامين نتنياهو.

الى ذلك، فإن من الوجوه الأبرز في حزب «يش عتيد» رئيس جهاز الأمن العام «الشاباك» الأسبق يعقوب بيري، وكان لبيد قد قرر مسبقا عدم ضم أي من السياسيين الحاليين أو السابقين الى حزبه ولائحته الانتخابية.

اليمين المتشدد

تكتل المستوطنين هو تحالف حزبين للمستوطنين، حزب «المفدال» الديني الصهيوني («البيت اليهودي»)، وحزب «الاتحاد الوطني»، الذي غالبية أعضائه انشقت في سنوات ماضية عن «المفدال»، وقد استبعد هذا التكتل اليميني المتطرف نائبين يمثلان عصابات المستوطنين الإرهابية، وخاصة حركة «كاخ» المحظورة في الكثير من دول العالم، وحتى شكليا في إسرائيل.

للحزبين حاليا ٧ مقاعد، إلا أن استطلاعات الرأي باتت تمنحهما ما بين ٨ الى ١٠ مقاعد، والقوة الاساسية لهذه اللائحة هي بين مستوطني الضفة الغربية والقدس المحتلة.

لائحتا الأصوليين

يخوض اليهود الأصوليون الانتخابات ضمن قائمتين: الأولى والأكبر حركة «شاس» لليهود الشرقيين، التي لها ١١ مقعدا، وفي الشهر الماضي عاد الى قيادة الحزب الرئيس السابق للحزب آرييه درعي، وتتوقع استطلاعات الرأي أن ترتفع قوة هذا الحزب بمقعد أو اثنين. أما الكتلة الثانية «يهدوت هتوراة»، فهي لليهود الأصوليين الغربيين الأشكناز، وهذه الكتلة لها خمسة مقاعد، وعلى الأغلب ستحافظ على هذه القوة، مع احتمال ضعيف بزيادة القوة بمقعد واحد.

ميرتس

حركة "ميرتس" اليسارية الصهيونية لها حاليا ٣ مقاعد، وتتوقع لها استطلاعات الرأي أن تحصل ما بين ٤ الى ٥ مقاعد، ولكن هذه الزيادة المحدودة تواجه تحديا كبيرا، بعد انخراط ليفني في الحلبة السياسية مجددا، وأيضا بسبب منافسة "يش عتيد"، وهذا على الرغم من البون الشاسع بين مواقف "ميرتس" والحزبين الآخرين.

لوائح الفلسطينيين

أما على صعيد العرب في اسرائيل، فلم تنجح المساعي لوحدة الكتل الثلاث، التي لها ١١ مقعدا، فقد تعددت الاجتهادات، وبرزت خلال الحوارات تباينات وعوائق أمام وحدة كهذه، وبيّنت استطلاعات رأي داخلية أن الوحدة الفعلية بين الكتل الثلاث لن تضمن النتيجة المرجوة بزيادة عدد المقاعد، اضافة الى التخوف من أن غياب المنافسة قد يجعل نسبة التصويت أقل، وهذا استنتاج مختلف عليه ايضا. ورغم ذلك، فإن باب التنسيق والعمل المشترك ما زال قائما، إذ أن قائمتين من الثلاث سترتبطان باتفاقية «فائض أصوات»، ما يضمن أحيانا مقعدا اضافيا لإحدى القائمتين.

وتتوقع استطلاعات الرأي الحفاظ على القوة القائمة للكتل الثلاث مع احتمال زيادة مقعد لإحداها.

أما اللوائح فهي: «القائمة الموحدة- العربية للتغيير» وهي الحركة الاسلامية (الجناح الجنوبي) ومتحالفة مع ثلاثة أحزاب، وللقائمة ٤ مقاعد، ويرأس القائمة الشيخ ابراهيم صرصور. والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، برئاسة النائب محمد بركة، ولها ٤ مقاعد، والتجمع الوطني الديمقراطي، برئاسة النائب جمال زحالقة وله ٣ مقاعد.

يشار الى أن هناك لائحة رابعة من غير المتوقع أن تعبر نسبة الحسم، ويطلق عليها اسم «الأمل للتغيير»، وتضم أشخاصا مرتبطين بمشروع ما يسمى «الخدمة المدنية»، الذي تحاول المؤسسة الحاكمة فرضه على العرب كبديل للخدمة العسكرية، رغم المعارضة الشديدة له.

آخر استطلاعات الرأي العام في إسرائيل تتوقع فوزًا ساحقًا لنتنياهو واليمين في الانتخابات المقبلة!

اليمين الإسرائيلي يطالب بشطب قائمتين عربيتين ومنعهما من خوض الانتخابات

من المنتظر أن تبحث لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية، خلال الأسبوع الجاري أو الأسبوع المقبل، في عدة طلبات قدمها أعضاء كنيست من أحزاب اليمين لشطب قائمتين عربيتين ومنعهما من خوض الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٢ كانون الثاني المقبل.

كذلك طالب نواب يمينيون لجنة الانتخابات بمنع ترشيح عضو الكنيست حنين زعبي من حزب التجمع الوطني الديمقراطي في هذه الانتخابات.

وعقبت الأحزاب العربية بغضب على مطالب اليمين بشطب الحزبين العربيين، ووصفت هذه الخطوة بأنها عنصرية وأعلنت أنها ستحاربها.

ويقدم نواب من اليمين الإسرائيلي بشكل دائم، في السنوات الأخيرة، طلبات بشطب أحزاب عربية ونواب عرب قبل الانتخابات. وعلى الرغم من مصادقة لجنة الانتخابات على طلبات كهذه إلا أن المحكمة العليا تلغيها.

وطالب عضو الكنيست اليميني المتطرف دافيد روتيم، من حزب «إسرائيل بيتنا»، بشطب قائمة التجمع الوطني الديمقراطي، بادعاء أنها «تشكل أقلية معادية لأسس الدولة». كذلك قدم عضو الكنيست من حزب الليكود أوفير أكونيس طلبا إلى لجنة الانتخابات المركزية طالب فيه بمنع ترشح زعبي، بسبب مشاركتها في أسطول الحرية التركي لكسر الحصار عن غزة، في أيار العام ٢٠١٠.

وقدم عضوا الكنيست أرييه إلداد وميخائيل بن أري، من قائمة «عوتسما ليسرائيل» («إسرائيل قوية»)، طلبا إلى لجنة الانتخابات المركزية لشطب القائمة العربية الموحدة بادعاء أنها «تنفي وجود إسرائيل كدولة يهودية». وزعم عضوا الكنيست أن نواب هذه القائمة يدعون إلى الكفاح المسلح ضد إسرائيل.

وقالت الصحف الإسرائيلية، أمس الاثنين، إنه توجد أغلبية في لجنة الانتخابات المركزية ستؤيد طلبات شطب القائمتين العربيتين ومنع زعبي من الترشح للكنيست، وذلك لأن أغلبية أعضاء اللجنة ينتمون إلى أحزاب اليمين. لكن التوقعات تشير إلى أن المحكمة العليا ستلغي قرارات لجنة الانتخابات المركزية في حال قررت الموافقة على طلبات نواب اليمين.

في غضون ذلك، أظهر استطلاع للرأي العام أن أغلبية ساحقة بين الإسرائيليين ترجح إعادة انتخاب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، لولاية أخرى. وقال ٨١ بالمئة من المشاركين في استطلاع نشرته صحيفة «هآرتس»، أمس، إن نتنياهو هو الذي سيشكل الحكومة الإسرائيلية المقبلة، فيما قال ٦ بالمئة إن رئيسة حزب «الحركة» تسيبي ليفني ستشكل الحكومة، واعتبر ٤ بالمئة أن رئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش ستشكل الحكومة.

واعتبر ٦٤ بالمئة أن نتنياهو هو الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة المقبلة، بينما قال ٢٤ بالمئة إن ليفني هي الأنسب، وقال ١٧ بالمئة إن يحيموفيتش هي الأنسب.

وتوقع الاستطلاع حصول قائمة «الليكود- بيتنا»، وهي تحالف بين حزبي الليكود الذي يتزعمه نتنياهو و«إسرائيل بيتنا» الذي يتزعمه وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، على ٣٩ مقعدا في الكنيست في الانتخابات العامة.

وأظهر الاستطلاع تراجع شعبية حزب العمل قياسا بالاستطلاعات السابقة إلى ١٧ مقعدا في الكنيست، بينما لم تتأثر شعبية حزب «الحركة» بانتقال عضو الكنيست عمير بيرتس من العمل إلى هذا الحزب ويتوقع أن يحصل على ٩ مقاعد في الكنيست.

ووفقا للاستطلاع فإن تحالف حزبي اليمين المتطرف «البيت اليهودي» و«الاتحاد الوطني» سيحصل على ١١ مقعدا في الكنيست، وسيحصل حزب شاس على ١٢ مقعدا وحزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد على ٦ مقاعد. ويشار إلى أن شعبية حزب «يوجد مستقبل» تراجعت بخمس مقاعد على الأقل بعد أن أعلنت ليفني عن عودتها إلى الحياة السياسية وخوض الانتخابات على رأس حزب «الحركة».

وستحصل كتلة «يهدوت هتوراة» على ٦ مقاعد، والقائمة العربية الموحدة على ٥ مقاعد، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على ٤ مقاعد، والتجمع الوطني الديمقراطي على ٣ مقاعد، وحزب ميرتس على ٣ مقاعد، وحزب «عام شاليم» برئاسة عضو الكنيست حاييم أمسالم الذي انشق عن شاس على ٣ مقاعد، وحزب كاديما على مقعدين، ما يعني أنه لن يتجاوز نسبة الحسم.

ورأى ٥٤ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع أن قرار نتنياهو بتنفيذ أعمال بناء استيطانية في المنطقة «إي١» شرقي القدس الشرقية وردا على قبول فلسطين دولة مراقبة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة، هو قرار سياسي - انتخابي، بينما قال ٣٣ بالمئة إنه نابع من أسباب وطنية.

مقابلة خاصة مع الرئيس الأسبق للكنيست والوكالة اليهودية

أبراهام بورغ لـ «المشهد الإسرائيلي»: نتنياهو يجرّ إسرائيل إلى وضع لن يجعل أحدا يتحدث معها!

حزب العمل فقد مبرر وجوده

كتب بلال ضاهر:

عاد الموضوع الفلسطيني إلى الأجندة العامة الإسرائيلية بقوة في الفترة الأخيرة، بعدما سعى اليمين الإسرائيلي بقيادة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى إبعاده وتهميشه خلال العام الأخير والتركيز على البرنامج النووي الإيراني. وقد حدث ذلك بفضل حراك فلسطيني وصل أوجه بقبول فلسطين دولة مراقبة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة، في ٢٩ تشرين الثاني الماضي.

ورد نتنياهو على القرار الدولي بأن قرر بناء ٣٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية، ودفع مخططات بناء استيطانية في منطقة "إي١" وربطها بالقدس، الأمر الذي يعني قطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها. كذلك قررت إسرائيل تجميد أموال الضرائب الفلسطينية وعدم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية. وأثارت قرارات نتنياهو غضبا واستنكارا واسعين في العالم، وخاصة في الدول الأوروبية الكبرى. واستدعت وزارات خارجية دول في العالم سفراء إسرائيل لديها وقدمت احتجاجات شديدة على قرارات نتنياهو. كما نددت بهذه القرارات الولايات المتحدة وكندا، اللتان عارضتا الخطوة الفلسطينية في الأمم المتحدة ووقفتا عمليا إلى جانب إسرائيل.

ويأتي ذلك في ظل حراك سياسي حثيث داخل إسرائيل، في إطار الانتخابات العامة للكنيست التي ستجري في ٢٢ كانون الثاني المقبل. ومن أبرز ملامح المعركة الانتخابية الإسرائيلية تحالف أحزاب اليمين وانقسام أحزاب الوسط وعدم نجاحها في التوصل إلى تحالف يقف في وجه اليمين. كذلك فإن حزب العمل، برئاسة شيلي يحيموفيتش، يتجه نحو اليمين، فيما أعلن رئيس حزب العمل السابق وعضو الكنيست عمير بيرتس عن انشقاقه والانتقال إلى حزب "الحركة" الذي أسسته رئيسة حزب كاديما السابقة، تسيبي ليفني، مؤخرا.

وهاجم نتنياهو الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، لدى افتتاح اجتماع حكومته الاسبوعي، أول من أمس الأحد. وقال إنه لا توجد لديه نية للانسحاب من الضفة الغربية، بادعاء أنها ستتحول إلى قاعدة لإطلاق الصواريخ.

وعقب على ذلك الرئيس الأسبق للكنيست والوكالة اليهودية، أبراهام بورغ، وقال في مقابلة أجراها معه "المشهد الإسرائيلي"، إن "خطاب نتنياهو فارغ مثل الكثير من الخطابات في الشرق الأوسط. وأنا شخصيا أكاد لا أتأثر أبدا من الخطابات خلال المعارك الانتخابية. لكن يوجد لنتنياهو سجل غريب جدا، بمعنى أنه حقا لا يريد الانسحاب من الضفة الغربية، وهو ليس رئيس حكومة سلام، ولا حتى رئيس حكومة عملية سلام. ورغم ذلك حدث خلال ولايته أمران ينطويان على أهمية كبيرة جدا. فقد قامت دولة فلسطينية في الأمم المتحدة، وليس برغبته وإنما إخفاقاته هي التي أدت إلى قيامها. والأمر الثاني هو أن إسرائيل تجري مفاوضات مع حماس. ولذلك فإنه يوجد تناقض لدى نتنياهو، إذ يوجد لديه خطاب مرتفع جدا ورافض للسلام، ومن الجهة الأخرى فإن الخطوات التي تم تنفيذها خلال ولايته أكبر مما يمكنه أن يعترف به. وهو عمليا يقوم بصيانة الوحدة الوطنية الفلسطينية".

(*) «المشهد الإسرائيلي»: بعد قبول فلسطين دولة مراقبة وغير كاملة العضوية في الأمم المتحدة، قرر نتنياهو توسيع المستوطنات والاستيطان، وبضمن ذلك مخططات بناء في المنطقة «إي١»، وتجميد أموال الضرائب الفلسطينية. كيف تنظر إلى هذه الخطوات؟

بورغ: «السؤال الكبير هو هل ينبغي التعامل مع هذه القرارات على أنها خطوات غبية وناجمة عن يأس أم أنها خطوات آثمة. ومن الصعب جدا التفريق بين هذه الأمور. ومن الناحية السياسية فإن هذه خطوات غبية، مثلما عبر عن ذلك ايهود أولمرت أفضل من أي أحد آخر، عندما قال: 'بعد أن أعطتك الولايات المتحدة الدعم في الأمم المتحدة في موضوع الدولة الفلسطينية فإنك بصقت في وجهها'. وعلى مستوى الإثم فإن قرارات نتنياهو هي محاولة أخرى صبيانية للتنكيل ومحاولة إذلال السلطة الفلسطينية. وبرأيي أن هذا لن ينجح وإنما سيعزز مكانة السلطة. وأنا مؤمن بأنه في نهاية المطاف لن تنفذ إسرائيل أعمال بناء في 'إي١' وسيبقى الوضع على حاله هناك، على الأقل في المستقبل القريب. لأنه في حال نفذ نتنياهو قراراته فإنه لن يكون بإمكان أحد أن يوقف حملة مقاطعة إسرائيل في العالم كله».

(*) معظم دول العالم وقف ضد قرارات نتنياهو بشأن الاستيطان، ومن دون المبالغة هناك أزمة بين إسرائيل والعالم، وحتى مع الولايات المتحدة وكندا، اللتين أعلنتا رفضهما لتوسيع الاستيطان. إلى متى بإمكان إسرائيل أن تواجه وضعا دوليا كهذا؟

بورغ: «ينبغي تقسيم الإجابة إلى قسمين. القسم الأول هو أن هذا أكثر وضع يحبه ويفضله نتنياهو، أي القول إن العالم كله ضدنا. وهو يتسبب بأوضاع كهذه مرة تلو الأخرى. فقد تسبب بوضع كهذا عندما قرر فتح أنفاق حائط المبكى (حائط البراق خلال ولايته الأولى في العام ١٩٩٦) وعندما هاجم قافلة السفن (أي أسطول الحرية التركي في العام ٢٠١٠) وغيرهما. لذلك هو يحب جدا هذا الوضع. من الجهة الأخرى، فإن الغرب ما زال في منطقة الغضب الخطابي وليس موجودا بعد في منطقة الغضب العملي. وطالما أن الغرب ما زال في منطقة الغضب الخطابي فإن بإمكان إسرائيل أن تواجه الوضع لفترة زمنية طويلة، وعندما يتحول إلى غضب عملي ترافقه مقاطعات وعقوبات وتقييد تحركات قياديين إسرائيليين ومستوطنين فإن وضعا كهذا سيصبح فعالا. لكن عندما يكون الغضب خطابا فإنه ليس لطيفا ولكنه يمكن إسرائيل من الصمود أمامه».

(*) هل يتوقع أن يفرض العالم عقوبات ضد إسرائيل؟

بورغ: «كوني أؤمن بالحوارات والمفاوضات فإن رجلا منطقيا مثلي لا يمكنه الموافقة على أخلاقيات المقاطعات. وأنا لا أؤمن بأية مقاطعة ضد أحد. لكني أرى وضعا يجر فيه نتنياهو إسرائيل إلى مكان لن يجعل أحدا يتحدث معنا».

(*) فيما يتعلق بالمعركة الانتخابية في إسرائيل. رئيسة حزب العمل، شيلي يحيموفيتش، تتجه نحو اليمين وتحاول استمالة ناخبين من اليمين، أو «اليمين المعتدل». ما رأيك في أدائها؟

بورغ: «من وجهة نظري، حزب العمل فقد مبرر وجوده. وهناك من سيقول إن هذا الحزب فقد المبرر لوجوده منذ أن قرر إسحق رابين وشمعون بيريس، في سنوات السبعين الأولى، إقامة مستوطنات. ولكن بالتأكيد أنه بعد أن جلس حزب العمل برئاسة ايهود باراك في حكومة أريئيل شارون أو ايهود أولمرت، فإن العمل فقد ما يبرر استمرار وجوده. وبعد ذلك تدهورت الأمور وحسب. وشيلي يحيموفيتش ليست أسوأ من بيريس الذي تخرج من حزب العمل. ومن الناحية الفعلية فإن بيريس كرئيس للدولة عمل كوزير خارجية لصالح نتنياهو. وقد مثّل نتنياهو في العالم كله. كذلك فإن بنيامين بن اليعازر لم يكن أفضل عندما كان رئيسا لحزب العمل. ويحيموفيتش تسير على دربهم. ولذلك فإن حزب العمل، برأيي، ليس حزب سلام وليس حزبا يساريا. وإنما حزب وسط انتهازي».

(*) كيف تنظر إلى انشقاق عمير بيرتس عن العمل وانضمامه إلى حزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني؟

بورغ: «على الصعيد الشخصي فإن هذه خطوة يصعب تقييمها الآن وما إذا كان سينتج عنها شيء جيد أو سيء. وأنا أقدر جدا أن عمير بيرتس أقدم على هذه الخطوة بسبب موضوع السلام والموضوع السياسي. وعلينا أن نذكر أن ليفني هي بين الوحيدين اليوم الذين يرفعون هذه الراية. وأنا سعيد من خطوة بيرتس التي أعتبرها خطوة جدية. ورغم أداء بيرتس خلال حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦ والحرب على غزة في العام ٢٠٠٨، لكن بيرتس هو رجل سلام».

(*) ليفني تكاد تكون الوحيدة بين زعماء الأحزاب الإسرائيلية الخمسة أو الستة الكبيرة نسبيا، التي تتحدث عن وجوب استئناف العملية السياسية مع الفلسطينية. هل تعتقد أن عودتها إلى الحياة السياسية سيضعف، ولو بقليل، قوة اليمين؟ هل توجد شعبية لليفني في «اليمين المعتدل»؟

بورغ: «هذا سؤال تصعب الإجابة عليه الآن. لكن يجب أن نتذكر أن ليفني نفسها، مثل أولمرت ونواب سابقين في حزب كاديما، هم الذين بدأوا بالسير نحو عملية سياسية بينما الليكود كان عالقا ومتجمدا ولم يغير أفكاره السياسية أبدا. وهناك قسم من الليكود بدأ بالتحرك على الصعيد السياسي ولذلك تم تأسيس حزب كاديما. وعمليا فإن حزب كاديما انتقل الآن، بصورة معقدة، إلى حزب الحركة الذي أسسته ليفني مؤخرا. وما زال من السابق لأوانه أن نعرف كيف ستؤثر ليفني في نهاية المطاف على هذه الانتخابات. ولكني أعتقد أنه من المفروض أن يكون هناك أشخاص من اليمين، ربما يشكلون مقعدا أو مقعدين في الكنيست، لن يكونوا على استعداد للبقاء في مكانهم المألوف في اليمين. وأنا أتحدث عن أشخاص مثل بيني بيغن ودان مريدور. ولذلك أعتقد أن هذا الاحتمال قائم وآمل أن تتمكن ليفني من الوصول إلى هذه المجموعة».

(*) يبدو أن اليسار الصهيوني لم يعد قائما في إسرائيل، باستثناء عدد نواب قليل جدا في حزب ميرتس.

بورغ: «يوجد هنا أساس لمأساة. لأنه في الكتل البرلمانية مواقف الجمهور منقسمة بين اليمين واليسار. اليسار الحزبي انهار ولم يعد موجودا. وهناك فرق بين الكتل الحزبية، التي لا يبدو أنه يوجد فيها حضور لليسار، وبين مواقف قسم من الجمهور الذي يميل إلى المواقف اليسارية، وخاصة فيما يتعلق بعملية السلام. ولا يتم التعبير عن هذا الوضع في الانتخابات لأسباب عديدة. وأحد هذه الأسباب هو أن اليسار برئاسة حزب العمل، منذ العام ١٩٨٤ وباستثناء عامين، أراد طوال الوقت أن يكون جزءا من حكم اليمين، وعمليا هو خان تراثه بأن يشكل بديلا لليمين. ولذلك هو يفقد مصداقيته اليوم».

مخطط E١ - بين معارض ومؤيد

منظمة «بتسيلم»: تنفيذ المخطط سيؤدّي إلى قطع التواصل الجغرافيّ بين شمال الضفة وجنوبها

بناء المستوطنات: هدم فرص السلام.

أكدت منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) أن تنفيذ مخطط البناء في منطقة E١ سيؤدي إلى زيادة الفصل القسريّ المفروض بين الضفة الغربية وبين القدس الشرقية.

وجاء ذلك في بيان خاص صادر عن هذه المنظمة، ورد فيه ما يلي:

نشرت وسائل الإعلام مؤخرًا أنّ الحكومة الإسرائيلية قرّرت دفع الإجراءات التخطيطية الخاصّة بآلاف الشقق السكنية في مستوطنة معاليه أدوميم في إطار الخطة E١، في المنطقة التي تربط معاليه أدوميم بالقدس. وبحسب ما نُشر، فإنّ هذا القرار صدر في أعقاب اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطينية مراقبة في الأمم المتحدة.

وسيؤدّي تطبيق خطة البناء E١ في هذه المنطقة المحدّدة إلى خلق تواصل مبنيّ بين مستوطنة معاليه أدوميم وبين القدس، وسيزيد من وطأة عزل القدس الشرقية عن سائر أرجاء الضفة الغربية، وسيؤدّي إلى قطع التواصل الجغرافيّ بين شمال الضفة وبين جنوبها، حيث سيتحوّل القسمان إلى منطقتين منفصلتين.

إنّ تشييد المستوطنات في المناطق الخاضعة للاحتلال يخالف تعليمات القانون الإنساني الدولي التي تحظر نقل سكان الدولة المحتلة إلى المنطقة الخاضعة للاحتلال، كما تحظر إجراء تغييرات دائمة في داخل المنطقة الخاضعة للاحتلال، ليست غايتها احتياجات أمنية أو لصالح السكان المحليين. أضف إلى ذلك أنّ تشييد المستوطنات يؤدي إلى المسّ بسلسلة من حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين. فمخطط طرد التجمعات البدوية التي تعيش في هذه المنطقة اليوم يشكل انتهاكًا للمنع القائم في القانون الإنسانيّ الدوليّ، بنقل "السكان المحميين" قسرًا - مثل هذه التجمعات- إلا إذا تمّ الأمر من أجل حاجة عسكرية حيوية، وحتى عندها يجب أن يكون الأمر مؤقتًا.

ما هو مخطط E١؟

وأضاف البيان:

جرى التصديق على الخريطة الهيكلية لمنطقة E١ (خريطة رقم ٤/٤٢٠) في العام ١٩٩٩. وهي تشمل قرابة ١٢ ألف دونم، غالبيتها أراض أعلنتها إسرائيل على أنها أراضي دولة، من ضمن قرابة ٤٨ ألف دونم تتبع لمنطقة نفوذ المستوطنة. ويشمل المخطط في الأساس مساحات تقع شمالي شارع القدس- أريحا (شارع رقم١) وأراضيَ أخرى تقع جنوبي الشارع، بالقرب من تقاطع شارع رقم ١ مع شارع ٤١٧ وغربي شارع ٤١٧.

وهذه المنطقة متقطعة بسبب وجود مُسوّرات أراضٍ بملكية فلسطينية خصوصية، تصل مساحتها الشاملة إلى قرابة ٧٧٥ دونمًا، أُخرجتْ من عملية الإعلان لأسباب قضائية لم تسمح بإعلانها أراضي دولة، وهي غير مشمولة في المخطط بشكل رسميّ. ولكن من الواضح أنّ الواقع الحيّزيّ الذي يخلقه هذا المخطط، سيقيّد وصول أصحاب الأراضي الفلسطينيين إلى أراضيهم بشكل كبير.

وإضافة إلى مخططات السكن، فإنّ الخريطة تشير إلى مساحات للسّكن والسياحة والتجارة والخدمات المنطقية وإلى مقبرة لوائية وطرق وغيرها. وتحظى الخريطتان الآن بخرائط مفصلة مصدّقة، والتي يمكن بواسطتها استصدار تصاريح بناء، أولاها تخصص قرابة ١٣٥٤ دونمًا لمركز تشغيل ومصالح تجارية متروبولينية (حضرية) مشتركة بين معاليه أدوميم وبلدية القدس. المخطط، الذي قدمته وزارة التجارة والصناعة، أعدّه مكتب "ريخس- أشكول"، وصُودق عليه العام ٢٠٠٢ إلا أنه لم يخرج إلى حيز التنفيذ بعد.

المخطط الثاني يشمل قرابة ١٧٩ دونمًا، وهو مخصص لمركز قيادة شرطة "أيوش" (يهودا والسّامرة) وصُودق عليه العام ٢٠٠٥. وقد نُفذ هذا المخطط ومقرّ قيادة الشرطة ينشط فيه. وفي إطار أعمال التطوير من أجل إقامته، جرت أعمال مختلفة، منها شقّ الطرق وبناء الجدران الدّاعمة والميادين لترتيب حركة السّير، ونصب أعمدة الإنارة وغيرها، بتكلفة شاملة تُقدّر بقرابة ٢٠٠ مليون. ليس هناك أيّ مبرّر لإجراء عمليات تطوير بهذا الحجم، إذا كانت غايتها توفير طريق وصول إلى مقرّ الشرطة، ويبدو أنّ السبب الوحيد من وراء تجهيز هذه البنى التحتية يكمن في أنها جزء من التطوير المستقبليّ للمنطقة السكنية المخططة بمحاذاة مقرّ الشرطة.

من هو المتضرّر من هذا المخطط؟

وبحسب البيان يحمل تنفيذ مخطط البناء في منطقة E١ معانيَ كبيرة وهو سيؤدي إلى التشويش على العلاقة الحيّزية بين جنوب الضفة الغربية وبين شمالها. المناطق التي تقوم عليها جميع المستوطنات معرّفة على أنها منطقة عسكرية مغلقة، إلا أنّ هذا المنع لا يُطبّق في غالب الحالات إلا بما يخصّ مناطقها المبنية. كما أنّ بناء أحياء سكنية شمال شارع رقم ١ وعمليات التطوير غربي شارع رقم ٤١٧ الذي يرتبط به، سيجعلان هذين الشارعين شارعين محليين يمرّان عبر المنطقة المبنية المتواصلة في معاليه أدوميم، من خلال إلغاء الوظيفة الجغرافية التي يؤديانها اليوم لصالح الفلسطينيين وإغلاق هذين الشارعين أمامهم، بشكل جزئيّ أو كامل. أضف إلى ذلك، أنّ الخارطة ٤/٤٢٠ تضمّ في قسمها الشمالي- الشرقي مقطعًا من شارع رقم ٤٣٧ أيضًا، والذي يشكّل اليوم طريق الوصول الوحيدة المفتوحة أمام الفلسطينيين للانتقال من شمال الضفة الغربية (منطقة رام الله) إلى قسمها الجنوبيّ. كما أنّ تطبيق الخارطة ٤/٤٢٠ بشكل تامّ سيحيط هذه الشوارع بمناطق مبنية متواصلة من المستوطنات، الأمر الذي سيؤدّي إلى إغلاق هذه الشوارع أمام الفلسطينيين، بشكل شبه مؤكّد.

وسيؤدّي البناء في منطقة E١ إلى زيادة الفصل القسريّ المفروض بين الضفة الغربية وبين القدس الشرقية. فهو سيحيط المدينة الشرقية من جهة الشرق وسيرتبط بالأحياء الإسرائيلية التي أقيمت شماليّ البلدة القديمة، وبالتالي فإنه سيخلق حاجزًا ملموسًا وماديًا بين القدس الشرقية وبين السّكان الفلسطينيين في سائر بلدات الضفة الغربية، الذين تشكل المدينة بالنسبة لهم اليوم مركزًا متروبولينيًا ودينيًا مركزيًا.

كما أنّ تطبيق هذا المخطط سيمسّ بالتجمعات البدوية التي تسكن في المنطقة. ففي نهاية العام ٢٠١١ أعلنت الإدارة المدنية عن نيّتها طرد التجمّعات البدوية التي تسكن مناطق C في أرجاء الضفة الغربية، والتي يصل تعدادها إلى نحو ٢٧ ألف شخص. وتعيش هذه التجمعات السكنية منذ عشرات السنوات في بلدات غير معترف بها، حيث صدرت ضد غالبية المباني فيها أوامرُ هدم، على مرّ السّنين. ولا يملك أيّ تجمّع من هذه التجمّعات منالية الارتباط بشبكة الكهرباء ونصفها فقط موصول بشبكة المياه. كما أنّها لا تتلقى الخدمات الحيوية مثل الصّحة والتربية. ويعيش الناس نمط حياة تقليديًا يستند إلى رعي المواشي، إلا أنّ قدرتهم على الوصول إلى أراضي الرّعي والأسواق محدودة.

وفي بداية الأمر، خططت الإدارة المدنية لنقل هذه التجمّعات السكنية إلى موقع مزبلة أبو ديس، وهو الموقع المركزيّ في القدس لكبّ النفايات. وقد نُقل إلى هذه المنطقة في مطلع سنوات التسعين أفراد قبيلة الجهالين، كي يكون بالإمكان توسيع مستوطنة معاليه أدوميم. ولكن، وبعد تقديم التماس إلى المحكمة العليا ضدّ هذا القرار، ونتيجة لمعارضة دولية واسعة، أعلنت الإدارة المدنية عن تراجعها عن هذا المخطط، ووعدت بعدم تنفيذ "إجراء تثبيت" للتجمّعات البدوية إلا بعد إجراء حوار مع التجمّعات السّكنية. أما بخصوص السّكن بمحاذاة مزبلة فوعدت بإعداد تقرير حول التأثير على البيئة، ومسح للمخاطر.

مدير «مركز بيغن – السادات»:

البناء الاستيطاني في القدس ضرورة إستراتيجية!

قال مدير «مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية» في جامعة بار إيلان البروفسور إفرايم عنبار إنه على الرغم من الضغوط الدولية المتصاعدة، ينبغي أن تواصل إسرائيل ما أعلنته مؤخراً بشأن البناء في القدس وفي محيطها، وعلى الأخص في المنطقة E١، الواقعة بين مدينة القدس ومستوطنة معاليه أدوميم.

وأضاف أن الاستيطان اليهودي المتواصل في هذه المنطقة ضروري لتأمين منفذ آمن لإسرائيل على منطقة غور الأردن الإستراتيجية.

وجاء في مقال نشره عنبار على الموقع الإلكتروني التابع للمركز:

ينبغي لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أن يتجاهل ردة الفعل الدولية التلقائية للمجتمع الدولي المناهضة للبناء في القدس، وعلى الأخص في المنطقة E١، ذلك بأن مصير الدولة اليهودية يتوقف إلى حد كبير على تمكن الحكومة من اتخاذ إجراءات فورية لتوطين آلاف اليهود في هذه المنطقة التي تربط القدس بمستوطنة معاليه أدوميم.

وتشكل مستوطنة معاليه أدوميم، التي يقطنها أكثر من ٤٠ ألف نسمة، والتي تقع شرقي القدس، مرتكزاً محورياً لإقامة خط دفاع فاعل على امتداد غور الأردن ضد العدوان الآتي من الشرق. ناهيك عن أن بناء ممر مأهول بالمستوطنين اليهود يصل إلى معاليه أدوميم، سيمنع تقسيم القدس وسيضمن الطريق الآمن الوحيد الذي يسمح لإسرائيل بحشد قواتها العسكرية من الساحل وصولاً إلى غور الأردن عند الضرورة. ومما لا شك فيه أن أهمية القدس بالنسبة إلى اليهود ليست مسألة تاريخية ودينية فحسب، بل إن لهذه المدينة أهمية إستراتيجية أيضاً لأنها تشرف على الطريق السريع الممتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى غور الأردن، والذي يسلكه اليهود من دون الاحتكاك بالتجمعات السكانية العربية.

يزعم الذين يعارضون الوجود اليهودي في المنطقة E١ أنهم قلقون على التواصل الفلسطيني (بين القدس والضفة الغربية)، إلاّ إن هذه حجة مضللة. فالتنقل الحر بين جبال نابلس وجبال القدس والخليل يمكن ترتيبه بسهولة من خلال إنشاء معابر علوية، أو أنفاق (وللمفارقة الساخرة، يقترح الفلسطينيون هذه الترتيبات رداً على القلق الإسرائيلي إزاء المطالبة الفلسطينية بممر بين قطاع غزة والضفة الغربية والذي قد يقسّم إسرائيل إلى قسمين).

بيد أن المسألة الرئيسة هي وضع مدينة القدس، إذ يخطط الفلسطينيون لجعل المنطقة E١ مأهولة بالعرب في سبيل خلق تواصل ديمغرافي بين جبال نابلس والقدس الشرقية، وبذلك يسهلون تقسيم المدينة، كما أنه من شأن ذلك عزل معاليه أدوميم وتقويض مطالبات إسرائيل المتعلقة بغور الأردن. والسبيل الأوحد لمنع تنفيذ المخططات الفلسطينية هو بتوطين اليهود في المنطقة E١.

ويزعم كثيرون من جهابذة الجدل أن إسرائيل لم تعد بحاجة إلى غور الأردن كدرع ضد العدوان الآتي من الشرق، ويحاججون بالقول إن اتفاقية السلام مع الأردن جعلت التهديد الذي يسببه قرب الجبهة الشرقية من المراكز السكانية لإسرائيل وبناها التحتية الاقتصادية، شيئاً من الماضي. لكن هذا منظور قصير المدى تحركه الرغبة في إقناع الجمهور اليهودي بأن غور الأردن غير ضروري عسكرياً، وتغفل هذه الرؤية الطاقة الكامنة والهائلة للثورات في منطقة الشرق الأوسط، والضعف الأميركي الظاهر، والدور السياسي المتعاظم للإسلاميين المتشددين، والضغوط المتزايدة على النظام الهاشمي. من هنا، فإن سيناريو زعزعة الأردن والعربية السعودية ونشوء دولة سورية أكثر جسارة وراديكالية، الأمر الذي يعيد الجبهة الشرقية إلى دائرة التهديد الجدي، ليس بعيد التحقق.

إن المؤيدين لفكرة تسليم غور الأردن إلى الفلسطينيين يقللون من أهميته الطوبوغرافية، مستندين في ذلك إلى أن التكنولوجيا العسكرية الحديثة باتت تسمح بتوجيه ضربات شديدة الدقة عن بعد، ويبررون ذلك بالقول إن القدرة على شن ضربات دفاعية من الساحل تلغي الحاجة الإستراتيجية إلى غور الأردن كوسيلة دفاعية. بيد أن استراتيجيي النظريات الذين يجلسون وراء مكاتبهم يغفلون تاريخ التكنولوجيا العسكرية، التي شهدت تذبذباً بين سيطرة الوسائل الهجومية والدفاعية على مر القرون. ويمكن القول إن الاعتقاد بأن التكنولوجيا الحديثة -التي تقلل مؤقتاً من أهمية الطوبوغرافيا- ستبقى متفوقة من دون منازع، هو مغالطة إستراتيجية خطرة. كما يمكن القول إن تصميم الحدود المستقرة والتي يمكن الدفاع عنها، في ظل الوضع الراهن لكن المتغير للتكنولوجيا الفائقة التطور وللأوضاع السياسية، ينمّ عن غباء إستراتيجي. وعليه، إذا كانت إسرائيل تريد الحفاظ على حدود يمكن الدفاع عنها على طول غور الأردن، ينبغي لها أن تؤمن سلامة الطريق الذي يصل الغور بالساحل، عبر قدس موحدة وعبر معاليه أدوميم.

سيتم وضع نتنياهو على المحك ليبرهن أن كلامه البليغ عن القدس الموحدة، وعن دمج الكتل الاستيطانية - مثل معاليه أدوميم - بإسرائيل، لها مدلولها. كما ينبغي الإفادة من وعد الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الابن، بالسماح بدمج الكتل الاستيطانية. ويجب أن نتذكر أيضاً أن الإدارات الأميركية المتعاقبة عارضت المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية منذ العام ١٩٦٧ من دون أن يؤثر ذلك في القرارات الإسرائيلية بشأن هذه المسألة. ويمكن الحصول على الموافقة المضمرة الأميركية لربط معاليه أدوميم بالقدس إذا أمكن عرض رؤية إستراتيجية واضحة مبنية على مبدأ التسوية الإقليمية.

وفي الوقت الذي يبدو أن الحكمة الإستراتيجية من الاستيطان العشوائي في كل "أرض إسرائيل" لم تعد ملزمة، يمكن اليوم اعتماد سياسة استيطان انتقائية تركز على مناطق الإجماع الإسرائيلي، بما فيها معاليه أدوميم وغور الأردن، من دون اعتراض خارجي يذكر. ويمكن استكمال هذه السياسة عبر إزالة المستوطنات غير الشرعية خارج مناطق الإجماع، وحتى عبر تجميد تدريجي لمخصصات المستوطنات المعزولة، إذ تحظى هذه السياسة بتأييد الأغلبية الواسعة من الإسرائيليين.

إن لمنطقة E١ أهمية حيوية بالنسبة إلى مستقبل القدس السياسي، وإلى فرص إسرائيل في إقامة خط يمكن الدفاع عنه على طول حدودها الشرقية. فمن الضروري بناء وحدات سكنية لليهود هناك، على أمل أن يرسل نتنياهو الجرافات عاجلاً بغية خلق حقائق حيوية ومن دون رجعة على الأرض.

إعـداد: برهوم جرايسي

الفقر يزداد بين العرب أساسا!

*نسبة الفقر العامة في إسرائيل قرابة ٢٥٪ وبين العرب وحدهم حوالي ٥٧٪ *
الحلبة السياسية تتجاهل تقرير الفقر السنوي نظرا إلى غياب العمل البرلماني*

إحدى القرى العربية في إسرائيل التي تبلغ نسبة الفقر فيها خمسة أضعاف نسبته لدى التجمعات السكنية اليهودية!

أظهر التقرير الإسرائيلي السنوي عن الفقر، عن العام الماضي ٢٠١١، أن الفقر سجل ارتفاعا، من ٢٤٫٤٪ في العام ٢٠١٠ الى ٢٤٫٨٪ في العام ٢٠١١، وللعام الثاني على التوالي يواصل الفقر تراجعه بين اليهود، إذ بلغت نسبة الفقر بينهم أقل من ١٧٪، في حين أن نسبته بين العرب وحدهم قرابة ٥٧٪ وبين أطفالهم قرابة ٦٦٪، وخلافا لسنوات مضت، فإن التقرير لم يحظ بضجة سياسية، وكما يبدو نظرا لغياب العمل البرلماني.

ويقول التقرير الرسمي، الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي الإسرائيلية الرسمية، إن الفقر في العام الماضي ٢٠١١ سجل ارتفاعا طفيفا بين الجمهور عامة، من ٢٤٫٤٪ في العام ٢٠١٠ إلى ٢٤٫٨٪ في العام ٢٠١١، وبين العائلات ارتفع من ١٩٫٨٪ الى ١٩٫٩٪، وبين الأطفال من ٣٥٫٥٪ الى ٣٥٫٩٪.

ويأتي هذا الارتفاع على الرغم من أن إسرائيل شهدت في العام الماضي ٢٠١١ انتعاشا اقتصاديا، ونسبة نمو، تعتبر الاعلى من بين الدول المتطورة، إلا أنه بموجب ما قاله تقرير سابق لبنك إسرائيل المركزي، فإن ثمار النمو بقيت اساسا لدى كبار اصحاب رأس المال المسيطرين على الاقتصاد الإسرائيلي.

لكن بعد التدقيق في معطيات التقرير تظهر صورة أخرى، فللسنة الثانية على التوالي، يتراجع الفقر بين اليهود بشكل طفيف، ويرتفع بين العرب بشكل ملموس، فنسبة الفقر العامة بين الفلسطينيين في إسرائيل، ارتفعت الى ٥٦٫٦٪ وبين عائلاتهم الى ٥٣٫٢٪ وبين أطفالهم الى ٦٦٪، أما بين اليهود، فإن نسبة الفقر العامة هي ١٦٫٨٪ وبين العائلات ١٤٪ وبين الأطفال هي ٢١٫٥٪.

ويشار الى أن جزءا كبيرا من الفقر بين اليهود موجود أصلا بين اليهود الأصوليين (الحريديم)، الذين يعيشون حياة تقشفية بشكل إرادي، مثل امتناع غالبية رجالهم عن الانخراط في سوق العمل، وفي حين أن الأصوليين يشكلون نحو ١٤٪ من اجمالي اليهود في إسرائيل وفق تقديرات مختلفة، فإنهم يشكلون حوالي ٤٠٪ من الفقراء اليهود، ما يعني ان الفقر بين اليهود من دون الأصوليين يهبط في هذه الحالة الى نحو ١١٪.

كما يتضح من التقرير أن الفقر بين العرب أكثر عمقا من الفقر بين اليهود، واستنادا الى معطيات التقرير فإن المخصصات الاجتماعية أنقذت نحو ٥٠٪ من اليهود ورفعتهم من تحت خط الفقر، بينما المخصصات ذاتها أنقذت ١١٪ فقط من الفلسطينيين من تحت خط الفقر.

وقد غاب التقرير كليا في هذا العام عن المشهد السياسي، وبالكاد حاز على تغطية جزئية في صفحات متأخرة، أو في الملاحق الاقتصادية، ولم تصدر ردود فعل لأي من السياسيين، المنشغلين أصلا في التحضيرات للانتخابات البرلمانية.

أما من حيث معطيات الفقر بين العرب، والذين للسنة الثانية على التوالي يرتفع بينهم الفقر مقابل تراجعه بين اليهود، فإن هذا نتيجة لسلسلة من المعطيات التي تقر بها التقارير الرسمية عن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وبشكل خاص البطالة، إذ أن معدل البطالة بين العرب تصل الى أكثر من خمسة أضعاف نسبتها بين اليهود، ففي حين أن نسبة البطالة العامة هي ٧٪، فإنها بين اليهود وحدهم ٤٫٥٪، وبين العرب تتراوح ما بين ٢٢٪ الى ٢٥٪.

واستنادا الى تقارير شبه رسمية ظهرت في الأسابيع الأخيرة فإن معطيات الفقر الحقيقية هي أبعد من تلك المعطيات التي يستعرضها التقرير السنوي لمؤسسة الضمان الاجتماعي، فقد قرأنا معطيات تؤكد أن ثلث الجمهور في إسرائيل يعيش في دائرة الفقر، بمعنى إما في دائرة الفقر، أو أنه مهدد بشكل دائم للانتقال الى دائرة الفقر، ما يعني أيضا أن نسب الفقر الحقيقية بين العرب هي أعلى أيضا مما نقرأه هنا.

هذا وقال عضو الكنيست محمد بركة، في تعقيبه على التقرير السنوي، إننا لم نتفاجأ من معطيات التقرير، لأن هذا تحصيل حاصل للسياسة الرسمية المنتهجة ضد العرب في جميع مجالات الحياة، فالفقر بين العرب ليس قضاء وقدر، وليس ناجما عن نمط حياة، بل هو نتاج السياسة العنصرية الرسمية التي نواجهها في كافة مستويات ومجالات الحياة، وأوضاع جماهيرنا العربية الاقتصادية الاجتماعية هي تحقيق لهدف هذه السياسة، كي نبقى شريحة اقتصادية ضعيفة لا تقوى على مواجهة سياسة المؤسسة الحاكمة على مر السنين، إلا أن ممارستنا على الأرض أفشلت هذا الهدف، ويشكل بقاؤنا في وطننا برهانا على ذلك.

عجز الميزانية العامة يتفاقم ويصل إلى ٤٫٢٪

*تخطيط العجز الأول كان ٢٪ ثم رفعته الحكومة إلى ٣٫٤٪ لكن التقارير تدل على صعوبة الحفاظ على النسبة الجديدة *تراجع مداخيل الخزينة من الضرائب العامة *العدوان على غزة ساهم في تراجع ضرائب الشهر الماضي*

تبين من تقرير سلطة الضرائب الإسرائيلية أن مداخيل الخزينة العامة من الضرائب في الشهر الماضي- تشرين الثاني- كانت أقل من تقديرات وزارة المالية وبلغت قرابة ٤٫٥ مليار دولار، وهذا أقل بنسبة ٢٫٢٪ عما كان في نفس الشهر من العام الماضي- ٢٠١١.

وتقول سلطة الضرائب إن السبب المركزي لهذا التراجع، هو التراجع الحاد بنسبة ١١٫٧٪ في مداخيل الضرائب غير المباشرة، وهي بالأساس ضريبة المشتريات والجمارك، إذ بلغ حجمها تقريبا ٢٫٢ مليار دولار، وهذا التراجع كان نابعا أكثر من تراجع الاستيراد في الشهر الماضي، وحسب التقديرات ذاتها، فإن هذا يعود أيضا الى العدوان على غزة.

وفي المجمل العام، فإن مداخيل الضرائب في الأشهر الـ ١١ الأولى من هذا العام كانت أعلى بنسبة ١٫٧٪ من الضرائب التي تمت جبايتها في نفس الفترة من العام الماضي، ولكنها تشكل عجزا في الميزانية، فقد كان الهدف الأول للضرائب جباية ٦٠٫٣٣ مليار دولار، ولكن على ضوء التباطؤ في وتيرة النمو، فقد قررت الحكومة تخفيض توقعاتها الى ٥٧٫٤ مليار دولار، ورغم ذلك، فإن الجباية حتى الآن لا تشير الى امكانية تحقيق الهدف الأدنى، فحتى الآن هناك عجز بقيمة ٨٥٧ مليون دولار، ولا تتوقع سلطة الضرائب أن تكون مداخيل الشهر الجاري قادرة على سد العجز القائم حتى الآن.

إلى ذلك، يستدل أيضا من تقارير وزارة المالية أن العجز في الميزانية العامة، في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة بلغ حوالي ١٠٫٢ مليار دولار، وهذا يشكل ما نسبته ٤٫٢٪ من الناتج العام، ما يعني أعلى بكثير من نسبة ٣٫٤٪، وينتظر المسؤولون معطيات الشهر الأخير الجاري من هذا العام، لتحديد نسبة العجز في كل العام ٢٠١٢.

وعلى صعيد الاستيراد، فقد نشرت سلطة الضرائب معطيات جديدة تشير الى التراجع الحاد في استيراد السيارات، رغم ان هذا الاستيراد سجل في الأعوام الثلاثة الأخيرة معدلات قياسية، وقالت السلطة إنه في الشهر الماضي وحده، كان تراجع بنسبة ٢٧٪ في استيراد السيارات الخاصة، التي بلغ عددها ١٥٤٣٢ سيارة، مقابل أكثر من ٢١ الف سيارة في نفس الشهر من العام الماضي.

كذلك فإن التراجع في شراء السيارات حاصل في كل اشهر العام الجاري، وبلغ عدد السيارات التي تم استيرادها حتى نهاية الشهر الماضي قرابة ١٩١ ألف سيارة، وهذا أقل بنسبة ١١٪ عن نفس الفترة من العام الماضي- ٢٠١١.

وأمام هذه المعطيات، فقد اصدرت منظمة الدول المتطور OECD تقريرا جديدا أشارت فيه الى أن إسرائيل لا تستطيع أن تتوقف عند نسب عجز الميزانية التي تحددها، في حال لم تبادر الى رفع الضرائب بشكل عام.

ويتوقع تقرير OECD أن يكون النمو الاقتصادي في العام الجاري بنحو ٣٫١٪، إلا أن النمو سيهبط في العام المقبل الى نسبة ٢٫٩٪، لكنه سيعاود الارتفاع بنسبة أفضل في العام ٢٠١٤، إذ من المتوقع أن يصل الى ٣٫٩٪.

ويقول تقرير OECD إن تراجع نسب النمو في إسرائيل في العامين الجاري والمقبل يعود الى توقعات تراجع النمو في العالم، وبشكل خاص الدول المتطورة، التي تستورد من إسرائيل، وفي المقابل يتوقع التقرير أن يبقى التضخم المالي في إسرائيل في المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية المتبعة في العقد الأخير، وهو ما بين ١٪ إلى ٣٪.

أكذوبة "ميزانية وزارة الدفاع"!

بقلم: ميراف أرلوزوروف*

تعريف:

تشرح الكاتبة في هذا التحليل جوهر التعامل السنوي مع ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية التي تتلقى على مدار العام إضافات بالمليارات، لتكون الميزانية في نهاية العام أعلى بكثير مما تم إقراره في مطلع العام ذاته.

أجرى بنك إسرائيل المركزي في العام ٢٠١١ فحصا درس فيه العلاقة بين ميزانية وزارة الدفاع، التي تصادق عليها الحكومة والكنيست في مطلع العام، وبين ميزانية وزارة الدفاع الفعلية في نهاية العام ذاته، واكتشف البنك أن لا علاقة بين الأمرين، بمعنى أنه في كل عام من السنوات الثماني الأخيرة، فإن هذه الميزانية تزداد خلال العام ذاته بمليارات الشيكلات (معدل صرف الشيكل حاليا- ٣٫٩ شيكل للدولار)، عما جرى اقراره في مطلع العام.

وفقط من أجل أن يكون الأمر مفهوما أكثر، فمن المفترض أن تكون ميزانية وزارة الدفاع في العام الجاري ٢٠١٢ نحو ٥٥٫٥ مليار شيكل، وهذا يشمل المساعدة الأميركية (٣ مليارات دولار سنويا)، إلا أنه عمليا فإن ميزانية الأمن من شأنها أن تصل حتى نهاية العام الجاري الى ٦٠٫٥ مليار شيكل، وهذا من دون المصاريف الاضافية بسبب عملية عمود السحاب، بمعنى أنه حتى قبل عملية عمود السحاب ارتفعت الميزانية بنحو ٥ مليارات شيكل.

وكي لا يكون خطأ: ليس القصد أن مصروف جهاز الأمن يشذ سنويا بمليارات الشيكلات عما أقر سنويا، فالاضافة في العام الجاري ٢٠١٢ بنحو ٥ مليارات شيكل، هي إضافة مقررة، وقد صادقت عليها وزارة المالية والكنيست، وهذا خرق للميزانية بموافقة وبترخيص من المؤسسات الرسمية، ويتم بشكل دائم على مدى السنين.

إن هذا المسار المتكرر لزيادة ميزانية الأمن بمليارات الشيكلات خلال العام، يجب أن يثير الشبهات. فكيف من الممكن أنه في كل عام، أجهزة الأمن، وايضا وزارة المالية، تخطئ في تقديرات ميزانية الأمن بمليارات الشيكلات؟، هذا أمر غير ممكن، ولهذا فإن التقدير هو أنه لا يوجد خطأ هنا، وإنما ببساط ثمة نهج وطابع عمل لكل من الوزارتين ومعهم أيضا رئيس الحكومة، ويهدف الى خلق صورة ليست صحيحة لميزانية وزارة الدفاع.

بكلمات أخرى، فإن الصراعات الكبيرة حول تقليص ميزانية وزارة الدفاع، التي نراها في الحكومة سنويا، هي نوع من خداع الجمهور. وزارة الدفاع ووزارة المالية تتخاصمان، ورئيس الحكومة يحسم وينقل مليارات الشيكلات من ميزانية وزارة الدفاع الى وزارات أخرى، ويكون الوزراء سعداء، ولكن لبضعة أشهر فقط، بعد هذا الاجراء تبدأ أجهزة الأمن بالتوجه الى رئيس الحكومة بطلبات عاجلة للحصول على زيادات للميزانية لأهداف كهذه او تلك، ودائما تلقى الطلبات تجاوبا، وبهذا نرى أنه مع نهاية السنة، فإن كل التقليص تقريبا الذي جرى في مطلع العام في ميزانية وزارة الدفاع جرى إلغاؤه، وحتى أضيف للميزانية مبالغ أكثر.

وهذا النهج السنوي، المتمثل في إقرار ميزانية لوزارة الدفاع لا علاقة لها بأرض الواقع، ينعكس على ادارة ميزانية الأمن، فلا أحد يتعامل بجدية مع الميزانية، وبالتأكيد لا في الأجهزة الأمنية ولا لدى رئيس الحكومة.

بمعنى أن هذا النهج يتلخص في أن رئيس الحكومة يلقي على الأجهزة الأمنية مهمات اضافية، مثلا الاستعدادات لمهاجمة إيران، من دون دعم من الميزانية القائمة، ثم يقول رئيس الحكومة لهم: "سيكون الأمر مرتبا". و"سيكون الأمر مرتبا" ينعكس بإضافات شاذة لميزانية وزارة الدفاع، وهذا نهج تحول الى أمر ثابت.

إلا أن "سيكون الأمر مرتبا"، لا يسمح لأجهزة الأمن بتخطيط الميزانية بالشكل الملائم، لأنه ليس دائما "الأمور مرتبة"، وليس دائما تحصل الأجهزة الأمنية على الميزانيات والإضافات التي توختها، ما يعني ادارة مالية غير منتظمة للميزانية وبشكل مزمن، وغالبا ما تكون تقليصات في جوانب ضرورية، مثل التدريبات والمناورات، وشراء معدات.

كذلك فإن "سيكون الأمر مرتبا"، يشطب القدرة على إدارة ميزانية وزارة الدفاع، لأن حجم الميزانية الحقيقي يتضح لاحقا، وهذا ما يمنع اجراء بحث مسبق لجدولة الأفضليات وشكل الصرف، وبهذا تكون ميزانية وزارة الدفاع الوحيدة من جميع الميزانيات التي تحددها طبيعة التهديدات التي تواجهها.

فميزانية الأدوية المدعومة في إسرائيل لا تتأثر بحجم التهديدات، بل على العكس فإن الدولة تحدد مسبقا الميزانية، كما ان اللجنة المختصة تحدد أي الأمراض التي يجب دعم أدويتها وأيها لا، أما أجهزة الأمن فإنها تحدد التهديدات والتحديات وتبني الميزانية على أساسها.

إن بناء الميزانية بشكل عكسي يخلق عدم توازنات من حيث مدى تجاوب الميزانيات مع الاحتياجات، فغالبية الوزارات تعاني بشكل دائم من نقص مزمن في ميزانياتها، وايضا من تجاوب جزئي فقط مع احتياجاتها، بينما الأجهزة الأمنية لديها اكتفاء من الميزانيات، ولا يمكن لأي جواب على طلباتها أن يقنعها، باستثناء زيادة الميزانيات، وما يثبت هذا هو أن ميزانية الأمن في السنوات الأخيرة تغيرت قليلا، رغم أن خريطة التهديدات والتحديات قد تغيرت.

وبموجب تحليلات "مركز طاوب" فإن حصة ميزانية وزارة الدفاع في العام ١٩٦٦ كانت ٢٧٫٦٪ من الميزانية العامة (من دون الفوائد)، بينما في العام ٢٠١٢ كانت حصة الميزانية ٢٤٪، وهذا قبل الإضافات التي قد تكون في اعقاب عملية عمود السحاب، كذلك فإن الصرف على الأمن، بالنسبة لعدد السكان، بقي على حاله منذ سنوات التسعين الماضية، بمعنى أن الشرق الأوسط يستطيع أن يتقلب بينما ميزانية وزارة الدفاع تبقى على حالها.

إن طيب العلاقة بين أجهزة الأمن ومكتب رئيس الحكومة، وأيضا قدرة أجهزة الأمن على التلويح بالتهديدات الدرامية على الكيان، تسمح لها بالحفاظ على ميزانية عالية، من دون الالتفات الى مسألة عدم التوازن بين ميزانية الأمن وميزانيات باقي الوزارات، فهناك حقيقة وهي أن النقص في أجهزة الفحص (الاشعاعي) MRI من شأنه أن يؤدي الى موت أناس، وليس فقط النقص بالطائرات المقاتلة من طراز F٣٥، وهذا كما يبدو ليس مطروحا للبحث، أو على الأقل لا يأخذه رئيس الحكومة في حساباته لجدول التهديدات التي تقف أمامها إسرائيل، ولجدول الأفضليات لديها.

يقول مسؤول سابق في الأجهزة الأمنية: "إنني لست واثقا ما هو أكثر الحاحا اليوم، من أجل صرف المليارات، هل الاستعدادات أمام مصر، التي تشكل اليوم تهديدا منخفضا، أم صرف المليارات على جهاز التعليم، بشكل عام، فأنا أتخلى عن جنون العظمة في الحديث عن مهاجمة إيران، وأفضل في هذه المرحلة أن اعتمد على المظلة الأميركية، وبهذا أستطيع أن أحل لدولة إسرائيل كل مشكلة تمويل توصيات لجنة تراختنبرغ (للقضايا الاجتماعية)، أفليس هذا أفضل؟".

* محللة اقتصادية في صحيفة «ذي ماركر».

موجز اقتصادي

إسرائيل تتدهور في سلم الفساد السلطوي

دلّ التقرير الدولي السنوي لفساد السلطة في دول العالم على تدهور إسرائيل مجددا بثلاث مراتب، إذ تم تدريجيها في المكان ٣٩ بعد أن كانت في العام الماضي في المرتبة ٣٦، وهذا على الرغم من أن إسرائيل حصلت على ٦٠ نقطة، مقابل ٥٨ نقطة، ما يعني ان جهود دول العالم للتخلص من الفساد، أكثر بكثير من الجهود التي تبذل في إسرائيل.

وقالت صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية إن النقاط التي حصلت عليها إسرائيل، كانت الأدنى من بين غالبية دول منظمة OECD، وهي النتيجة الأسوأ التي حصلت عليها إسرائيل في السنوات الـ ١٥ الأخيرة. وأضافت الصحيفة أن نتيجة إسرائيل جاءت مطابقة لنتيجة الدولة الصغيرة "كيب فاردي" الواقعة على جزيرة غربي القارة الإفريقية.

أما دول OECD التي جاءت بعد إسرائيل في التدريج فكانت ١٣ دولة من أصل ٣٤ دولة، ومن بينها بولندا وكوريا الجنوبية وإيطاليا وجنوب إفريقيا وتركيا واليونان والمكسيك.

وتشمل اللائحة الدولية ١٧٨ دولة، وتتصدر القائمة في المكان الأول، بمعنى الأقل فسادا، الدانمارك تليها فنلندا ثم نيوزيلندا، وهذه دول حصلت على أكثر من ٩٠ نقطة

ويقول المراقب السابق على البنوك في إسرائيل، يوآف لاهمان، إن ظاهرة تقارب كبار أصحاب رأس المال من السلطة خدمة لمصالحهم تستفحل في السنوات الأخيرة، وحقيقة أنه تم تدريج إسرائيل في المرتبة ٣٩ يجب ان تشكل عامل قلق، وتستوجب العمل واتخاذ تدابير حقيقية وملموسة لمحاربة فساد السلطة، فمحاربة الفساد هي أيضا من القضايا الاجتماعية التي يجب العمل من أجلها.

أما المحاضر في جامعة حيفا والمختص في شؤون الفساد السلطوي، الدكتور دورون نفوت، فيقول إن إسرائيل تراوح مكانها منذ سنوات من حيث مجال التدريج في سلم الفساد، وايضا من حيث النقاط التي تحصل عليها. ويرى نفوت أن مقياس الفساد يصنع معروفا مع إسرائيل، حسب تعريفه، لأنه لا يسلط الضوء على زوايا معتمة في نظام الحكم في إسرائيل، ولا يتعامل، مثلا، مع الفساد في الحكم المحلي، بمعنى المجالس البلدية والقروية، إذ يرى نفوت أن الفساد هنا أكثر.

ويحذر نفوت أنه في العامين الأخيرين على وجه الخصوص هناك محاربة داخل المؤسسة الحاكمة ضد كل من يحارب الفساد، ويقول إن اليد الأعلى في نظام الحكم باتت لأولئك الذين يحاربون محاربي الفساد.

ارتفاع طفيف للبطالة في تشرين الأول

قال تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن البطالة في شهر تشرين الأول الماضي شهدت ارتفاعا طفيفا، مقارنة مع الشهر الذي سبقه، أيلول.

وتقول المعطيات إن البطالة بلغت قبل شهرين نحو ٧٪، مقابل ٦٫٩٪ في شهر أيلول، بعد أن كانت البطالة في شهر آب ٦٫٨٪ وفي النصف الأول من العام الجاري ارتفعت البطالة ككل بنسبة ٠٫٤٪ وسط مؤشرات الى ارتفاعها بنسبة أكبر حتى نهاية العام الجاري.

وبلغ عدد العاملين في سوق العمل الإسرائيلية في شهر أيلول نحو ٣٫٣٩ مليون عامل، وهذا رقم قياسي في إسرائيل، التي يبلغ عدد السكان فيها نحو ٧٫٦ مليون نسمة، من دون القدس المحتلة ومرتفعات الجولان السورية المحتلة.

وبلغ عدد الذين لم ينخرطوا في سوق العمل في شهر تشرين الأول الماضي ٢٦٦ الفا، مقابل ٢٥٣ الفا في شهر أيلول الماضي، وقسم من هؤلاء لا يسجل نفسه في مكاتب التشغيل، كونه لا يستحق مخصصات البطالة، التي تم تشديد شروط الحصول عليها في السنوات الأخيرة

ويظهر من التقرير أيضا أن قرابة ١٤٪ من الرجال العاملين يعملون في وظائف جزئية، والغالبية الساحقة منهم، تعمل جزئيا بشكل اضطراري، وترتفع هذه النسبة بين النساء الى نحو ٣٤٪، وبموجب المقياس الإسرائيلي، فإن الوظيفة الجزئية هي تلك التي يقل عدد ساعات عملها الأسبوعية عن ٣٥ ساعة.

وكان تقرير سابق قد أشار الى أنه مع احتساب الوظائف الجزئية، فإن البطالة الفعلية في إسرائيل قد تقفز عن ١٠٪.

ويذكر أن إسرائيل اضطرت في العام الجاري إلى إتباع نظام لقياس البطالة كالمتبع في كل الدول المتطورة الأعضاء في منظمة OECD، وهو قياس يجعلها تأخذ بالحسبان أيضا البطالة في القرى الصغيرة، التي كان يستثنيها المسح الإسرائيلي، وما أن بدأ العمل بهذا القياس حتى قفزت البطالة فورا من نسبة ٥٫٤٪ الى ٧٪.

ارتفاع حاد في إنتاج التقنيات العالية

دل تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي نشر في الأسبوع الماضي على أن الإنتاج الصناعي في الربع الثالث من العام الجاري ارتفع بنسبة ١٢٫٤٪ بمعدل سنوي، في حين أن هذا الإنتاج ارتفع في الربع الثاني من هذا العام بنسبة ٩٫٥٪، ما يعني من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية أن هذا يشكل مؤشرا ايجابيا للاقتصاد، وخاصة أن الإنتاج الصناعي ارتفع في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٣٫٩٪، وهذا يعني أن وتيرة الانتاج الصناعي في ازدياد مستمر.

إلا أن الملفت في معطيات التقرير ذاته، هو أن الانتاج في قطاع التقنيات العالية كان مرتفعا بنسبة عالية جدا، وبلغ نحو ٣٤٪.

ولكن كما يبدو فإن غالبية هذا الإنتاج تتجه الى التصدير، لأن مبيعات الصناعات المحلية في الربع الثالث من العام الجاري تراجعت بنسبة ٤٫٢٪، وعلى مستوى التقنيات العالية، فقد تراجعت بنسبة ٦٫٨٪، وأما على مستوى الصادرات، فقد ارتفعت الصادرات الصناعية في الربع الثالث من العام الجاري بنسبة تفوق ٢٨٪، وعلى مستوى التقنيات العالية بلغت نسبة الارتفاع أكثر من ٤٦٪.

في بحث جديد سيصدر قريبا عن مركز «مدار»:

التمويل الحكومي السخيّ للمستوطنات حولها إلى «دويلة رفاه»!

الاستيطان: ذراع تطرف الدولة.

كتب سعيد عياش:

أكدت دراسة حديثة أجراها فريق من الباحثين في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) حول اقتصاد المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ازدياد حجم الإنفاق الحكومي الإسرائيلي بشكل كبير في السنوات الأخيرة على المستوطنات، في جميع مجالات الصرف والإنفاق الحكوميين.

وتشير الدراسة، التي ستصدر قريبا في بحث خاص عن مركز "مدار"، إلى أن الميزانيات الضخمة التي تستثمرها دولة إسرائيل في دفع وتطوير المشروع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية المحتلة، ولا سيما خلال سنوات العقد الأخير، حولت المستوطنات اليهودية في هذه الأراضي إلى "مناطق دويلة رفاه أمنية"، وهو ما أكدته أيضا العديد من التقارير والمعطيات الرسمية التي نشرت في إسرائيل في الفترة الأخيرة، وأفاد أحدها أن حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو زادت حجم الأموال المستثمرة في مستوطنات الضفة الغربية خلال العام الماضي بنسبة ٣٨٪، وأن مجموع ما استثمرته الحكومات الإسرائيلية في هذه المستوطنات بين العام ٢٠٠٣ وحتى نهاية العام ٢٠١١ بلغ أكثر من ١٥ مليار شيكل.

المستوطنات «دويلة رفاه أمنية»

وجاء في تقديم للبحث الذي أجراه مركز «مدار» أنه يرمي إلى متابعة صيرورة تحول المستوطنات الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية (لفت معدا البحث، د. حسام جريس وإمطانس شحادة، إلى ان المعطيات التي قاما بجمعها لغرض البحث لا تشمل الأحياء الاستيطانية والمستوطنات القائمة في مدينة القدس المحتلة ومحيطها البلدي وفق ما حددته السلطات الإسرائيلية) إلى «دويلة رفاه للمستوطنين» وذلك بواسطة ثلاثة محاور رئيسة وهي:

الميزانيات الحكومية المخصصة للمستوطنات،

ميزانيات السلطات المحلية في المستوطنات،

قوانين الضرائب الإسرائيلية وشكل تطبيقها في كل ما يتعلق بالمستوطنات.

وفيما يتعلق بالميزانيات الحكومية، تشير نتائج الدراسة التي تفحصت بشكل أساس بنود ميزانيات الوزارات الاجتماعية والخدماتية (مثل وزارة التربية والتعليم، وزارة الرفاه الاجتماعي، وزارات البنى التحتية والمواصلات والصحة وغيرها) إلى ازدياد حجم الإنفاق الحكومي على المستوطنين اليهود القاطنين في مستوطنات الضفة الغربية، في جميع مجالات الإنفاق الحكومي. وفي هذا السياق أظهر البحث، المستند إلى مقارنة تحليلية بين ما يسمى بـ "لواء المستوطنات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)" وباقي الألوية في إسرائيل (دولة إسرائيل مقسمة إداريا إلى سبعة ألوية أحدها لواء الضفة الغربية)، أن الإنفاق الحكومي الاعتيادي على المواطن الإسرائيلي القاطن داخل الخط الأخضر في جوانب الرفاه الاجتماعي بلغ في العام ٢٠٠٩، على سبيل المثال، حوالي ١٧٠٠ شيكل (٤٥٨$) سنويا، بينما وصل هذا الإنفاق في المستوطنات إلى ٢٢٣٠ شيكلا (٦٠٥$)، مما يشكل زيادة بنسبة ٣٢٪، علما ان هذا الإنفاق يبقى هامشيا أمام الدعم الحكومي الكبير لبناء البيوت والمؤسسات في المستوطنات، إذ تم في أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩ بناء قرابة ٢١ ألف وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية (من دون القدس الشرقية).

وخلصت الدراسة في هذا الصدد إلى أن دولة إسرائيل تقوم بكل ما يتطلبه تطوير اقتصاد المستوطنات دون الالتفات أبدا إلى موضوع النجاعة والجدوى الاقتصادية، وكمثال على أوجه الإنفاق الحكومي السخي على المستوطنات، أشار معدا الدراسة إلى أنه في الوقت الذي يشكل فيه سكان المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة ٦٪ فقط من مجموع سكان الدولة العبرية، إلا أنهم يحصلون على ٢٥٪ من قيمة الميزانيات الحكومية المخصصة لحضانات الأطفال في إسرائيل.

يشار في هذا السياق إلى ان وثيقة صدرت حديثا عن "المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن"، ونشرت ترجمة كاملة لها تقريبا في العددين السابقين من ملحق "المشهد الإسرائيلي"، أكدت في خلاصاتها أن الضرر الذي يلحقه المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية بـ "أمن إسرائيل القومي" هو ضرر جسيم للغاية ويفوق بكثير جدواه على مختلف الصعد ومنها الاقتصادي، إذ قال معدو الوثيقة في هذا الخصوص إن هذا المشروع الاستيطاني "ليس فقط لا يساهم في أمن إسرائيل القومي، بل ويشكل، في جوانب ونواح مهمة أخرى، عبئا كبيرا على الجيش الإسرائيلي وعلى دولة إسرائيل عموما" ذلك لأن الواقع السياسي والأمني والقانوني للضفة الغربية "يحول المستوطنات فيها إلى عبء متعدد الطبقات بالنسبة لدافع الضرائب الإسرائيلي".

ميزانيّات السلطات المحلية

استند بحث «مركز مدار» في هذا الصدد إلى مقارنة تحليلية بين ميزانيات السلطات المحلية في المستوطنات وبقية الألوية، بما في ذلك عرض الميزانية الاعتيادية وغير الاعتيادية، وحصة الحكومة- الوزارات- من هذه الميزانية وحصة التمويل الذاتي، خاصة في بنود التعليم والرفاه والثقافة، أي في المجالات الاجتماعية خاصة.

ونوه معدا البحث إلى أن ميزانيّة السلطات المحلّيّة تعتبر الأداة المركزيّة لتوفير الخدمات اليوميّة والحيويّة لمواطنيها، وفي الوقت ذاته، تشكل هذه الميزانيّة مصدرًا لتطوير الحيّز المكانيّ، وإقامة البنى التحتيّة الجديدة وتحسين البُنى القائمة. وأشارا إلى أن السلطة المحلية تؤدّي، بمنظور متعدّد الأبعاد، مهمّة المقاول الثانويّ للدولة، حيث تمنحها الأخيرة الصلاحيات - على المستوى المحلّيّ- كي تخرج المخطّطات والسياسات القوميّة إلى حيّز التنفيذ. ويعكس التباين في حجم الميزانيّات، إلى حدّ بعيد، موقع ومكانة السلطة المحلّيّة ودرجة الاهتمام التي تخصّها بها الدولة، ودرجة أهمّيّة المنطقة ودورها في الحيّز المحلّيّ، وبالتالي التباين في الاهتمام الذي توليه الدولة للمجموعات السكّانيّة المختلفة فيها.

وأضاف معدا البحث أن ميزانيات السلطات المحلية تعتبر أيضا إحدى الأدوات المباشرة لترجمة تراتبية مكانة السلطات المحلية في النظام الإسرائيلي من حيث أهمية موقع السلطة المحلية الجيوسياسي واهتمام الحكم المركزي بها.

وأوجزا في هذا السياق: أنه وعلى الرغم من الأوضاع الاقتصادية الجيدة للمستوطنات، والتي هي في كثير من الحالات أفضل من بقية الألوية داخل إسرائيل، إلا أننا نجد أن الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية في المستوطنات أكبر من ميزانيات السلطات المحلية في بقية الألوية داخل إسرائيل وأن مشاركة الحكومة في هذه الميزانيات أكبر من مشاركتها في ميزانيات السلطات المحلية داخل الخط الأخضر.

معطيات ومقارنات

وتعرض دراسة «مدار» معطيات تفصيلية فيما يتعلق بالتركيبة العمرية لسكان المستوطنات مبينة ان هناك نسبة عالية للفئات الشابة في صفوف المستوطنين مقارنة بسكان باقي الألوية اليهود في إسرائيل.

ففيما تشكل الفئة العمرية لغاية ١٩ عاما ٥٠٪ من مجموع سكان المستوطنات، تبلغ نسبة هذه الفئة العمرية لدى السكان اليهود في إسرائيل قرابة ٣٣٪ فقط، وهو معطى يؤثر على نسبة المشاركة في أسواق العمل وعلى الأوضاع الاقتصادية وعلى الميزانيات الحكومية المخصصة للمستوطنات، وفقما أشارت الدراسة.

كذلك اتضح أن متوسط الاعمار بين سكان المستوطنات منخفض مقارنة ببقية السكان اليهود في إسرائيل، اذ بلغ ٢٠ عاما مقابل ٣١٫٦ عام. ونجد ان نسبة زيادة السكان في المستوطنات في نهاية العام ٢٠١٠ مقارنة ببداية العام ذاته كانت ٥٪ (بواقع ١٥ الف مستوطن جديد) غالبيتها نتيجة ازدياد طبيعي (١٠٫٦ الف مولود جديد) وهجرة من داخل إسرائيل (٤٫٢ الف ساكن جديد).

وأشارت الدراسة إلى أن من المؤشرات الأساسية لتحديد الأوضاع الاقتصادية للسكان معدلات المشاركة في أسواق العمل، معدلات البطالة، معدلات الدخل، وأوضحت أن مقارنة المعطيات المتعلقة بالمستوطنين في الضفة الغربية مع بقية سكان إسرائيل لا تدل على دونية اقتصادية لسكان المستوطنات، بل على العكس تدل على أوضاع اقتصادية جيدة، أفضل بقليل من المعدلات العامة في إسرائيل وشبيهة إلى حد بعيد بالوضع الاقتصادي في المركز الاقتصادي لدولة إسرائيل (تل أبيب، حيفا)

وبالإضافة إلى تقارب معدلات المشاركة في أسواق العمل لدى سكان المستوطنات في الضفة الغربية مع المركز الاقتصادي الإسرائيلي، أظهرت الدراسة ان معدلات البطالة في المستوطنات هي من المعدلات المنخفضة، مقارنة ببقية الألوية، منذ العام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٩.

وتمضي الدراسة إلى القول إنه بالإضافة إلى ارتفاع معدلات المشاركة في سوق العمل وانخفاض البطالة، نجد ايضا ان معدلات الدخل للعمال الأجيرين في لواء المستوطنات مرتفعة مقارنة مع بقية الألوية. وعلى سبيل المثال، نجد ان معدل الدخل للأجير من سكان المستوطنات بلغ في العام ٢٠٠٩ قرابة ٦٦٠٢ شيكل، مقابل ٦١٣٩ شيكلا معدل دخل اجير في لواء القدس و ٥٧٠٥ شيكل في لواء الشمال و ٦٠٨٠ شيكلا في لواء الجنوب، لكنه أقل من معدلات الدخل في ألوية المركز وتل أبيب وحيفا.

ولخصت الدراسة في هذا الصدد بالقول: إن الحالة الاقتصادية لسكان المستوطنات إجمالا ليست سيئة او متدنية مقارنة مع بقية الألوية، فهي أفضل من أوضاع سكان ألوية الشمال والجنوب والقدس، ومنخفضة بعض الشيء مقارنة مع لواء المركز وتل أبيب.

تحليل ميزانيات السلطات المحلية للفرد الواحد وفق اللواء

وفقا لما توصلت إليه الدراسة فإن مقارنة معدل مداخيل السلطات المحلية للفرد الواحد (وهو معدل ميزانية الفرد الواحد لكل السلطات المحلية الواقعة في لواء معين) تبين ان معدل دخل السلطات المحلية في لواء المستوطنات مرتفع مقارنة مع أغلبية الألوية ما عدا لواء المركز. اذ بلغ في العام ٢٠٠٩ قرابة ٧٢٠٠ شيكل للفرد الواحد، وهو أعلى من معدل كافة الألوية (عدا المركز) بنسبة ١٠٪، كما انه أعلى من مدخولات السلطات المحلية للفرد الواحد في لواء الجنوب بـ ١٢٪ ومن لواء الشمال بـ ١٥٪ ومن لواء القدس بـ ٣٠٪ ولواء حيفا بـ ١٨٪.

ويتضح ايضا أن نسبة الميزانية الاعتيادية من معدل مدخول السلطات المحلية في لواء المستوطنات هو ٨٧٪ من مجموع الميزانية، وهي أعلى نسبة بعد لواء القدس، بينما بلغت حصة الميزانية غير الاعتيادية ١٣٪ وهي من أكثر النسب انخفاضا بعد لواء القدس.

ونوهت الدراسة إلى أن تقسيم الميزانية بين اعتيادية وغير اعتيادية له دلالات اقتصادية عديدة، أبرزها ان معظم ميزانية السلطة المحلية مخصص للمصاريف الجارية والخدمات العامة التي توفرها الحكومة عن طريق السلطة المحلية، ثانيا ان حجم الميزانية غير الاعتيادية والمعدة عادة لمجالات تطوير البنى التحتية غير كبير في المستوطنات كون معظمها مستوطنات حديثة البناء وذات بنى تحتية حديثة، ولأن جوانب تطوير الشوارع الموصلة الى المستوطنات تقع تحت بنود ميزانية الأمن.

مصادر الميزانية الاعتيادية للسلطات المحلية في المستوطنات

يظهر تحليل مصادر الميزانية الاعتيادية وفقا لمصدر الميزانية - أي حصة التحويلات الحكومية مقابل الدخل ذاتي من الضرائب المحلية ومشاركة السكان- ان حصة الدخل الذاتي من نفقات السلطات المحلية في لواء المستوطنات أقل من باقي الألوية، ما عدا لواء الشمال. فقد بلغت حصة الدخل الذاتي من مجمل الميزانية الاعتيادية ٤٩٪ وفي لواء الشمال بلغت ٧ر٤٢٪، اما في لواء المركز الذي يضم سلطات محلية غنية، فبلغت ٤ر٦٩٪ وفي لواء تل أبيب ٥ر٧٩٪. بينما بلغ المعدل العام لحصة الدخل الذاتي من ميزانيات السلطات المحلية قرابة ٥٩٪، لكن هذه النسبة تفسر ايضا بسبب ارتفاع ميزانية الفرد الواحد مقابل بقية الألوية. لذلك نجد، اذا ما تعاملنا مع الحجم المالي للدخل الذاتي، ان المبلغ (٣٠٩٦ شيكلا) أعلى من غالبية معدلات الدخل الذاتي للفرد الواحد في بقية الألوية ما عدا تل أبيب والمركز.

أما حصة مشاركة الحكومة في الميزانية الاعتيادية فقد وجدت الدراسة أنها مرتفعة في السلطات المحلية في لواء المستوطنات وبلغت ٣ر٥٠٪ من مجمل دخل السلطة المحلية (كمعدل عام للسلطات المحلية في لواء المستوطنات)، وهي أعلى من المعدل العام الذي بلغ ٤٠٪ ما عدا لواء الشمال (٦ر٥٤٪).

اما في بنود الميزانية غير الاعتيادية المعدة للتطوير وبناء البنى التحتية والشوارع، نجد ان معدل الميزانية غير الاعتيادية للفرد الواحد (وفقا للألوية) في لواء المستوطنات هي ميزانية متوسطة الحجم مقارنة بباقي الألوية. فقد بلغ معدل الميزانيات غير الاعتيادية في لواء المستوطنات ٩٥٨ شيكلا للفرد الواحد، مقارنة بمعدل عام يبلغ ١٠٥٨ شيكلا. ونجد ان الميزانية غير الاعتيادية الأقل من لواء المستوطنات هي فقط في لواء القدس. ويمكن القول ان ذلك يعود الى احتساب عدد السكان العرب في القدس الشرقية كجزء من عدد سكان القدس بشطريها مما يؤدي الى انخفاض معدل الصرف والميزانيات هناك.

وعلى عكس تقسيم الميزانية الاعتيادية نجد ان حصة الدخل الذاتي في شق الميزانية غير الاعتيادية في لواء المستوطنات منخفض مقارنة مع بقية الألوية، ما عدا لواء القدس، اذ بلغ قرابة ٥٣٪ مقارنة بـ ٦٩٪ كمعدل عام في كافة الألوية. وتفسر حصة الدخل الذاتي المنخفض من الميزانية غير الاعتيادية بارتفاع حصة التمويل الحكومي، الذي بلغ ٤٧٪ من الميزانية غير التقليدية في لواء المستوطنات. كذلك نجد ان الحجم المالي مرتفع أيضا إذ بلغ ٤٥٠ شيكلا مقابل ٣٢٥ شيكلا كمعدل عام.

وخلصت الدراسة في هذا السياق إلى القول: إن الحكومة الإسرائيلية تتحمل العبء الأكبر من ميزانيات التطوير في لواء المستوطنات.

الضرائب

أخيرا وفيما يتعلق بموضوع تطبيق قوانين الضرائب فقد بينت الدراسة ان السلطات الإسرائيلية تقدم تسهيلات وامتيازات كبيرة للمستوطنين اليهود القاطنين في مستوطنات الضفة الغربية، وأنها تهدف من ضمن ذلك إلى دعم سياسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة القائمة على تشجيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأشارت الدراسة على سبيل المثال إلى معدلات جباية الضرائب المحلية- الأرنونا (ضريبة السكن)- مبينة أن السلطات المحلية في لواء المستوطنات تأتي في أسفل السلم، من حيث حجم المبلغ ونسبة المبلغ من مجمل إنفاق السلطات المحلية، بعد لواء الشمال (والذي يضم عددا كبيرا من السلطات المحلية العربية، وهو ما يمكن أن يفسر المعدل المنخفض في لواء الشمال)، بالإضافة إلى أن مبلغ جباية الضرائب المحلية للفرد الواحد في لواء المستوطنات يصل إلى حوالي ١٣٤٠ شيكلا، ويشكل قرابة ٥ر١٨٪ من حجم النفقات، وهي أقل نسبة بعد لواء الشمال.

معدلات البطالة في الألوية ٢٠٠٠- ٢٠٠٩ (٪)

العام	القدس	الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	الجنوب	«يهودا والسامرة» المستوطنات
٢٠٠٠	٨,٩	٩,٤	٩,٣	٧,٥	٨,١	١١,٦	٥,٩
٢٠٠١	٨,٧	١٠,٥	١٠,٠	٨,٤	٨,١	١٢,١	٦,٢
٢٠٠٢	٨,٩	١١,٤	١٠,٧	٩,٣	٩,٤	١٣,٩	٦,٤
٢٠٠٣	٧,٧	١١,١	١١,٥	١٠,٥	٩,٩	١٣,٥	٨,٦
٢٠٠٤	٧,٧	١٢,٥	١١,٠	٩,٩	٨,٨	١٢,٩	٨,٣
٢٠٠٥	٨,٥	١١,٥	٩,٦	٨,٠	٧,١	١٠,٨	٨,٠
٢٠٠٦	٩,٤	٩,٩	٨,٦	٧,٥	٦,٦	١٠,٥	٧,٦
٢٠٠٧	٩,٥	٩,٢	٧,٤	٦,٣	٥,٧	٨,٤	٦,٥
٢٠٠٨	٧,٣	٧,٧	٦,٧	٥,١	٤,٧	٦,٩	٥,٧
٢٠٠٩	٩,١١	٨,٨٥	٧,٦٦	٦,٧٦	٦,٨٠	٧,٨٠	٦,٧٠

المصدر: مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، استطلاعات القوى العاملة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩.

معدلات الدخل للأجيرين وفقا للواء ٢٠٠٠- ٢٠٠٩ (شيكل)

العام	القدس	الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	الجنوب	يهودا والسامرة مستوطنات في مناطق ٦٧
٢٠٠٠	٥٦٣١	٤٤٤٣	٥٦٤٠	٦٣٤٣	٦٣٧١	٤٨٥١	٥٨٤٥
٢٠٠١	٥٧٣٢	٤٨٨٦	٥٩٥٠	٦٨٨٤	٦٧٥٩	٥٢٩٩	٦٢٤٥
٢٠٠٢	٥٨٤٥	٤٦٩٦	٥٨٠٥	٦٨٤٣	٦٦٩٧	٥١٢٣	٦٠٨٥
٢٠٠٣	٥٨٤٥	٤٦٩٦	٥٨٠٥	٦٨٤٣	٦٦٩٧	٥١٢٣	٦٠٨٥
٢٠٠٤	٥٧١٧	٤٨٩٨	٦٠٦٣	٦٨١٩	٦٧٠١	٥٢١٢	٦٠٠٣
٢٠٠٥	٥٨٦٨	٤٩١٩	٦١٧٧	٧٢١٩	٧١٠٥	٥٣٤٠	٦١٢٧
٢٠٠٦	٥٧٨٩	٤٩٠٠	٥٨٢٦	٦٩٢٣	٧٠٧٥	٥٠٠١	٥٩٣٧
٢٠٠٧	٦٠١٣	٥٤٦٧	٦٧٢٦	٧٧٤٤	٧٥٠٦	٥٧٧٥	٦٤١١
٢٠٠٨	٦١٥٠	٥٥٨٢	٦٩٧٨	٨١١٣	٧٩٢٢	٦٠٧٥	٦٥٧٩
٢٠٠٩	٦١٣٩	٥٧٠٥	٧٠٢٠	٨١٨٩	٧٩١٤	٦٠٨٠	٦٦٠٢

المصدر: مكتب الإحصاء المركزي، استطلاعات القوى العاملة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩.

تقرير «مركز أدفا»:

الحكومة الإسرائيلية تموّل الخدمات الاجتماعية في المستوطنات بسخاء مفرط!

بالتزامن مع مرور ٤٥ عاما على احتلال إسرائيل المناطق الفلسطينية في العام ١٩٦٧، نشر «مركز أدفا» (لنشر معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل) تقريره الذي يصدره مرة كل عامين عن العبء الثقيل الناجم عن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

وقد كتب التقرير عالم الاجتماع د. شلومو سبيرسكي، وهو يحلّل فيه ما يخلّفه هذا الصراع من أعباء اقتصادية واجتماعية وعسكرية وسياسية ودولتية على إسرائيل. وأكد في سياقه أن الحكومة الإسرائيلية تموّل الخدمات الاجتماعية في المستوطنات بسخاء مفرط.

وجاء في تقديم للتقرير: يعتقد كبار المسؤولين في الدولة أنه لا توجد بالضرورة علاقة متبادلة بين وضع الاقتصاد الإسرائيلي والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. في المقابل، يرى بعض رؤساء المؤسسات الاقتصادية البارزة أن هذه النظرة خاطئة. فالبروفسور ستانلي فيشر، محافظ بنك إسرائيل المركزي، على ثقة بأن الاقتصاد الإسرائيلي قادر في ظروف السلام على النمو بمعدلات أعلى. وتلك هي أيضا وجهة نظر البروفسور تسفي أكشطاين، النائب السابق لمحافظ البنك. أما البروفسور مانويل تراختنبرغ فيستبعد إمكانية تحقيق أي تغيير ملموس في مجالات السكن والتربية والتعليم والثقافة من دون حل القضية الفلسطينية.

وفيما يلي بعض النقاط الرئيسة التي تناولها التقرير:

١- استمرار الصراع يضع الاقتصاد الإسرائيلي أمام خطرين اثنين: الأزمات الاقتصادية العالمية والأزمات مع الفلسطينيين. التداخل بين هذين الخطرين أدّى بالدخل الوطني للمواطن الإسرائيلي في العقد الأخير (٢٠٠١-٢٠١١) إلى التراجع قياسًا بما حقّقته بلدان شرق آسيا وأوروبا الشرقية، وإلى وقوف هذا الدخل عند مستوياته في الدول الغربية. لكن هنا يجب التأكيد على أنه إذا كانت إسرائيل ترغب في بلوغ مستوى حياة مماثل له في البلدان الغربية، فإن عليها أن تنمو بمعدلات مشابهة لتلك التي تحققها دول شرق آسيا وأوروبا الشرقية. ولا شك في هذا السياق في أن الصراع مع الفلسطينيين يشكّل عائقًا جديًا.

٢- تفتخر إسرائيل بالمرتبة التي يقف عندها تدريجها الائتماني، لكن هذا التدريج أدنى منه مقارنةً بالدول التي تصبو الدولة إلى محاكاتها. ولا يُخفى أن مردّ ذلك إنما يعود إلى فقدان الاستقرار السياسي والأمني.

٣- في الفترة بين الأعوام ١٩٨٩ و٢٠١١ مُنحت وزارة الدفاع حوالي ٤٨ مليار شيكل (بأسعار العام ٢٠١١) كمبالغ إضافية لتغطية المواجهة مع الفلسطينيين.

٤- يطرح الصراع على إسرائيل المرة تلو الأخرى الخيار بين المدفع ورغيف الخبز، ففي معظم سنوات العقد الأخير شهدت الميزانية الأمنية ارتفاعا أكبر (وتقليصا أقل) مقارنةً بالميزانيات الاجتماعية (للفرد).

٥- لم تفلح الحركة الاحتجاجية التي شهدتها إسرائيل في صيف ٢٠١١ بتغيير سلم الأولويات. ويُذكّر أن لجنة تراختنبرغ كانت قد أوصت باعتماد نظام التعليم المجاني من سنّ الثالثة على حساب تقليص ٢ر٥ مليار شيكل من ميزانية الأمن. التوصية لم تطبّق، فعوضًا عن تقليص ميزانية الأمن أعملت الحكومة "تقليصا عرضيا" في الوزارات المدنية، علمًا بأن معظم هذه الوزارات هي وزارات اجتماعية. في المقابل تم رفع ميزانية الأمن.

٦- تموّل الحكومة الخدمات الاجتماعية في المستوطنات بسخاء مفرط. ففي العام ٢٠٠٩ ساهمت الحكومة بما يعادل ٢٢٦٤ شيكلا في تمويل الخدمات الاجتماعية للفرد في المستوطنات، مقابل ١٨٥٩ شيكل للفرد في التجمعات العربية و١٧١٩ شيكلا للفرد في بلدات التطوير.

المشهد الاسرائيلي

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

تقرير «مركز طاوب» حول حال إسرائيل في العام ٢٠١٢

تآكل أجور المستخدمين الأكاديميين وارتفاع غلاء المعيشة يبعدان العائلات الشابة عن الطبقة الوسطى!

تبين من بحث جديد أن وضع العائلات الشابة في إسرائيل والتي يعمل فيها الزوجان قد ساء بشكل غير مسبوق، خلال السنوات الخمس التي سبقت الاحتجاجات الاجتماعية التي عمت إسرائيل في صيف العام الماضي.

ووفقا للبحث بعنوان «حال الدولة في العام ٢٠١٢»، الصادر عن «مركز طاوب»، فإن السبب المركزي في تراجع الوضع الاقتصادي لدى الإسرائيليين هو تآكل ملموس في الأجور إلى جانب ارتفاع غلاء المعيشة وارتفاع تكاليف تربية وتعليم الأولاد وغلاء السكن.

وأظهر البحث أنه بين السنوات ١٩٩٥ – ٢٠١٠ تدهورت حال العائلات الشابة في إسرائيل، التي يبلغ أعمار أربابها ما بين ٢٥ عاما و٣٥ عاما، في سلم الطبقات العشرية، فيما يتعلق بالدخل، بطبقة عشرية واحدة. ولا يشمل هذا المعطى عائلات من الوسطين العربي والحريدي، التي تدهور وضعها بشكل أكبر.

وجاء في البحث أن مميزات ساهمت في الماضي بتحسين مستوى معيشة الشبان من الطبقة الوسطى في إسرائيل، فقدت قسما كبيرا من تأثيرها. والمميزات التي تحدث عنها التقرير هي اللقب الجامعي وعمل الزوجين والسكن في منطقة تل أبيب والانتماء إلى الوسط اليهودي. ولم تعد هذه المميزات تؤثر بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي للعائلات الشابة مثلما كانت الحال في الماضي. وبين المجموعات السكانية في إسرائيل، تحسن دخل المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق فقط.

حال الكهول أفضل

وتطرق البحث، الذي استند إلى استطلاعات الدخل التي ينشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، إلى الدخل الفعلي من العمل، الذي يعاني من الجمود وحتى من الانخفاض منذ العام ٢٠٠٥. فقد سجل دخل العائلات الشابة، قياسا بمجمل العائلات في إسرائيل، انخفاضا حادا أكثر خلال الفترة كلها التي تناولها البحث. ووجد البحث «إشارة واضحة لتآكل أجور الشبان، وخاصة أجور الأكاديميين في منطقة وسط إسرائيل». وأظهرت المعطيات أن متوسط دخل العائلات الشابة بلغ ٥٩١٧ شيكلا شهريا في العام ٢٠١٠، وأن دخل نصف العائلات كان أقل من ذلك.

وأشار البحث إلى أن الوضع الاقتصادي للأجيرين الكهول، الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ – ٥٤ عاما، أفضل بكثير من وضع الأجيرين الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ – ٣٥ عاما، وذلك بعد المقارنة بين ارتفاع غلاء المعيشة، الذي تم قياسه بواسطة جدول الغلاء في السنوات ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ مع جدول الغلاء في السنتين ٢٠٠٩ – ٢٠١٠، وبين التغيرات في أجور المستخدمين في هذه الفترات. وارتفع جدول غلاء المعيشة بين هذه الفترات بنسبة ٩ر١٪ وارتفعت أجور المستخدمين الأكاديميين في منطقة وسط إسرائيل الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ – ٥٤ عاما بنسبة ٣ر١٠٪. وفي المقابل فإن أجور الأكاديميين الشبان في وسط إسرائيل الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ – ٣٤ عاما انخفضت بنسبة ٢ر٢٪ في الفترة نفسها. وذلك من دون احتساب التراجع في الوضع الاقتصادي نتيجة لارتفاع غلاء المعيشة. وارتفعت أجور الأكاديميين الذين يسكنون خارج منطقة وسط إسرائيل بنسبة ٦ر٣٪، لكن هذا يعني أن هذه الأجور تآكلت عمليا بسبب ارتفاع الأسعار.

ورأى البروفسور ميخائيل شاليف، وهو أحد المشاركين في البحث، أن «الكهول، وعلى الأقل الأكاديميين بينهم، نجحوا أكثر في تجاوز التضخم المالي وحتى أنهم حققوا بعض الأرباح، في الوقت الذي خسر فيه الشبان وتآكلت أجورهم. والشبان بعيدون جدا عن الوصول إلى نسبة الارتفاع الحاصل في جدول غلاء المعيشة».

ارتفاع نسبة الشبان في بيوت ذويهم

أوضح شاليف أن هناك عدة أسباب أدت إلى تراجع وضع الشبان المتعلمين، وبعض هذه الأسباب متعلق باتساع جهاز التعليم العالي وفتح عدد كبير من الكليات، الأمر الذي أدى إلى زيادة المنافسة في أماكن العمل بين حاملي الشهادات الأكاديمية، في مقابل تدني قيمة الشهادات التي تمنحها الكليات. وأضاف شاليف أن الحصول على شهادة أكاديمية بحد ذاته لا يستجيب بالضرورة مع متطلبات الاقتصاد المتطور.

وقال شاليف إن «احتمال انضمام عائلات شابة إلى الطبقة الوسطى العليا انخفض بشكل حاد بين اليهود المولودين في البلاد، وانخفض بشكل هائل بين الحريديم. وفي موازاة ذلك فإن احتمالات المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق ارتفعت مع مرور السنين».

ورأى شاليف أن أحد أسباب تآكل أجور الشبان الأكاديميين نابع من «تراجع شروط تشغيلهم، خاصة في ظل استخدام مقاولين ثانويين من أجل تنفيذ أعمال ينبغي أن ينفذها أكاديميون، وهذا يتم بالأساس في المجالات التي تخضع لمسؤولية الحكومة». وأضاف أن «الاحتجاجات لم تكن على خلفية اقتصادية فقط. فقد برز جدا أن مجموعات من التي وضعها الاقتصادي متدن بشكل أكبر، العرب والحريديم، لم يشاركوا فيها».

وبرز معطى آخر من البحث الصادر عن «مركز طاوب». وهو أنه في جميع المجموعات السكانية ارتفعت نسبة الشبان حتى سن ٣٥ عاما الذين يسكنون مع والديهم بمعدل ٨٪. وتفيد المعطيات بأنه في سنوات التسعين سكن ١٤٪ من الشبان حتى سن ٣٤ عاما المولودين في إسرائيل في بيت ذويهم، وارتفعت هذه النسبة إلى ١٩٪ في العام ٢٠١٠. وكان لدى ٥٠٪ من الشبان عائلات مستقلة خارج بيت الوالدين في سنوات التسعين، بينما هذه النسبة انخفضت إلى ٣٩٪ اليوم. وكان ٧٤٪ من الشبان العاملين في إسرائيل يملكون شقة بين السنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٤، وانخفضت هذه النسبة في العام ٢٠١٠ إلى ٦٢٪.

الرجال يعملون أقل من النساء

وتبين من البحث أن المسار الاجتماعي – الاقتصادي الذي تسير فيه إسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة «مثير للقلق»، ويدل على حدوث تراجع في مستوى الحياة وابتعاد دائم عن الانجازات الاقتصادية التي تستعرضها الدول الغربية المتقدمة. ورغم أن مكانة إسرائيل كانت جيدة لدى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية، في العام ٢٠٠٨، وتسجيلها نموا اقتصاديا بوتيرة مرتفعة قياسا بالدول التي عانت من هذه الأزمة، لكن مدير «مركز طاوب»، البروفسور دان بن دافيد، شدد على أن هذه صورة جزئية وحسب، ولا تعكس الفجوة المتواصلة في نسب النمو الاقتصادي بين إسرائيل والغرب.

وأشار بن دافيد إلى مجال آخر يظهر تقدما متخيلا وهو مجال التشغيل. ولفت في هذا السياق إلى أن نسبة البطالة المتدنية في إسرائيل قياسا بالدول الغربية، والتي كانت في تشرين الأول الماضي ٦ر٧٪، لا تشمل الذين لا يشاركون في دائرة العمل، مثل النساء العربيات والرجال الحريديم.

رغم ذلك، أشار البحث إلى أنه منذ العام ١٩٨٠ طرأ ارتفاع متواصل في نسبة تعلم وتشغيل النساء في إسرائيل. ووجد البحث أن نسبة كل جيل من الرجال العاملين أقل من الجيل الذي سبقه، بينما ترتفع نسبة النساء العاملات في كل جيل عن الجيل الذي سبقه. وارتفعت نسبة النساء اليهوديات غير الحريديات من ٥٠٪ في العام ١٩٨٠ إلى ٨٠٪ في العام ٢٠١٠. كذلك ارتفعت نسبة الحريديات العاملات خلال هذه السنوات من ٤٠٪ إلى ٦٠٪، كما ارتفعت نسبة النساء العربيات العاملات من ٥٪ إلى أكثر من ٣٠٪.

وأوضح نائب مدير «مركز طاوب»، البروفيسور إيال كيمحي، أن التفسير الأساس لهذا التطور هو المستوى التعليمي. وقال إن «النساء يملن إلى التعلم أكثر، وهذا تطور يبرز جدا بين النساء العربيات. ونسبة التشغيل بين الرجال الشبان لا تتأثر بمستوى التعليم. ولكن كلما يتقدم سن الرجال، يبرز ميل المتعلمين إلى التسرب بشكل اقل من سوق العمل. وهذه الظاهرة تبرز جدا في الوسط العربي أيضا». وشدد على أن «التعليم العالي بحد ذاته ليس شرطا للنجاح في سوق العمل».

كذلك فإن انتاجية العمل (أي الانتاج خلال ساعة عمل) المتدنية في إسرائيل تفسر التراجع النسبي في مستوى الحياة. فإنتاجية العمل هي السبب الأهم الذي يحرك النمو الاقتصادي، وهو نابع من المستوى التكنولوجي ومستوى التأهيل المهني والتعليم للعاملين ونسبة التشغيل.

وبلغت انتاجية العمل في إسرائيل ٨ر٣٣ دولار للساعة في العام ٢٠١١، وهذا المعطى وضع إسرائيل في المرتبة ٢٤ بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ عددها ٣٤ دولة. وللمقارنة، فإن انتاجية العمل في الساعة في النرويج، التي تحتل المرتبة الأولى، هي ٥ر٨١ دولار في الساعة ومتوسط الانتاجية في OECD هو ٤٤ دولارا في الساعة.

تراجع التعليم

كتب بن دافيد في تقرير «حال الدولة في العام ٢٠١٢» أنه «لو أن إسرائيل حسنت جهاز التربية والتعليم لديها، لازداد ناتجها القومي ٤١ مليار شيكل سنويا». وأشار إلى أن تحصيل ٥٢٪ من التلاميذ في إسرائيل، الذين يتعلمون في المدارس الحكومية والحكومية – الدينية، أدنى من تحصيل التلاميذ في الدول المتطورة. وأضاف أن تحصيل ٢٨٪ من التلاميذ العرب «أدنى من تحصيل تلاميذ في كثير من دول العالم الثالث».

وعلى أثر الطلب المتزايد في سوق العمل على حاملي الشهادات الجامعية خلال الـ ٣٣ سنة الأخيرة، فقد انخفضت نسبة الرجال العاملين ولا يحملون شهادات جامعية من ٩٠٪ في سنوات السبعين إلى ما بين ٣٠٪ - ٤٠٪ في سنوات الـ ٢٠٠٠.

وأفاد البحث أنه على الرغم من ارتفاع ميزانية وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية في السنوات الخمس الأخيرة، إلا أن الصرف الوطني على التعليم لا يعكس حدوث تغيير ملموس في سلم الأفضليات. ويتوقع أن ترتفع ميزانية التعليم في العام المقبل لتصل إلى ٤١ مليار شيكل، لكن البحث أكد أن ثمة شكا في ما إذا كان ذلك سيؤثر على مستوى التعليم. وأشار البحث إلى أن التقليصات في ميزانيات التعليم، على مدار الأعوام الماضية، أدى إلى حدوث فجوات كبيرة بين مستوى التعليم في إسرائيل ومستواه في دول OECD.

ووفقا للبحث فإن نسبة الصرف القومي على التعليم، الذي يشمل الإنفاق الحكومي والسلطات المحلية والأهالي قياسا بالناتج القومي، تراجعت باستمرار منذ منتصف سنوات التسعين. كذلك تراجع الإنفاق على التعليم في نسبة الإنفاق العام والشخصي.

كذلك وجد البحث أن الازدحام في الغرف الدراسية في إسرائيل هو الأعلى في الدول الغربية، رغم أن النسبة بين عدد التلاميذ وعدد المعلمين مشابهة لدول OECD. وأوضح الباحثون في "مركز طاوب" أن سبب الازدحام في الغرف المدرسية في إسرائيل نابع من عدد ساعات العمل القليلة للمعلمين في إسرائيل قياسا بالدول المتقدمة.

تحقيق تلفزيوني

نساء اليهود الفلاشا تعرضن عشية الهجرة إلى إسرائيل لعملية حقن بمادة لمنع الحمل تنطوي على مضاعفات خطرة!

معسكر في أديس أبابا... إسرائيل تمنع النساء السود من الإنجاب!

بثت القناة التربوية في التلفزيون الإسرائيلي، يوم السبت الماضي، تحقيقا صحافيا تناول قضية خطيرة وحساسة جدا، تم التطرق إليها قبل خمس سنوات، لكن لم يتم التحدث حولها بعد ذلك، وكأنه تم التكتم عليها رغم خطورتها. وقال التحقيق إن منظمة «الجوينت»، وبالتعاون مع وزارة الصحة الإسرائيلية، شجعت نساء أثيوبيات من طائفة الفلاشا في معسكر انتظار في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، على أخذ حقنة «ديبو بروفيرا» (Depo Provera)، وهي وسيلة منع حمل بالغة التأثير ويستمر مفعولها ثلاثة شهور.

ووفقا للتحقيق الصحافي فإن "الجوينت" ووزارة الصحة الإسرائيلية هددتا هؤلاء النساء لدى وصولهن إلى المعسكر في العاصمة الأثيوبية، قبيل هجرتهن إلى إسرائيل، وبعد وصولهن إليها استمر هذا "العلاج"، الذي وصفه التحقيق بأنه "يحدّ التطهير العرقي، ولكن بدون دماء وجثث".

وقال مندوبو "الجوينت" ووزارة الصحة الإسرائيلية لنساء من طائفة الفلاشا إنه لا يمكنهن أن ينجبن أولادا في إسرائيل، لأنه لا يوجد مال. وهددوهن بأنه في حال عدم موافقتهن، لن يتم منحهن خدمات طبية في عيادات صندوق المرضى في إسرائيل. وحاولوا إقناعهن بأن هذه الحقنة مفيدة ومقوية. وبعد حقنهن، قالوا: صحيح أن هذا ليس مؤلما؟ يجب أخذ هذه الحقنة مرة كل ثلاثة شهور. عليكِ أن تحضري إلى هنا، إلى العيادة الخاصة في المعسكر المؤقت في أديس أبابا، قبل الهجرة إلى إسرائيل، مرة كل ثلاثة شهور.

إنهنّ نساء أثيوبيات. ومعظمهن من بنات طائفة الفلاشا، وغالبيتهن الساحقة قرويات، وقسم كبير منهن أميات، لا يعرفن القراءة والكتابة. وقد استخدمت "الجوينت" ووزارة الصحة أساليب الترغيب والترهيب بحق هؤلاء النسوة لكي يأخذن حقنة "ديبو بروفيرا". وخافت بعض النساء من أخذ هذه الحقنة لأن التوراة لا تسمح باستخدام وسائل منع الحمل. وقال التحقيق الصحافي إن الكثير من نساء الفلاشا يخاف من التحدث عن هذه القضية، ويتخوف من أخذ أولاده منه.

ويشار إلى أن وزارة الصحة الإسرائيلية ومنظمة "الجوينت" العالمية مسؤولتان معا عن سلامة وصحة الأثيوبيين الذين يحضرون إلى معسكر تمهيدا لنقلهم إلى إسرائيل. وفي هذا المعسكر جرت عملية تقليص متعمدة لعدد أفراد مجتمع الفلاشا، الذي يعتبر طائفة يهودية غير أرثوذكسية.

ثلاث سنوات، طفل واحد!

راحيل منجولي هي مديرة فرع منظمة «فيتسو» في بلدة برديس حنا والمبادرة إلى إقامة مركز تعليمي لأولاد المهاجرين الفلاشا إلى إسرائيل، وكان يساعد متطوعون في المركز الأولاد الفلاشا في فروضهم المدرسية. وفي مرحلة ما، لاحظت منجولي أن عبوات السيميلاك، التي تم التبرع بها للمركز، تتراكم لديها لأنه لا يوجد أطفال يتناولون بودرا الحليب. وذُهلت منجولي عندما أدركت أنه بين ٥٧ عائلة شابة أثيوبية موجودة تحت رعايتها، لم يولد سوى طفل واحد خلال ثلاث سنوات.

وحاولت منجولي استيضاح كيف يمكن أن يحدث أمر كهذا، خاصة في مجتمع أثيوبي يهتم بإنجاب الأطفال، كما أنها كانت تعلم أن العائلات الأثيوبية في إسرائيل هي عائلات كثيرة الأولاد. وواجهت صعوبة كبيرة في دفع النساء الأثيوبيات اللاتي تحت عنايتها، إلى التحدث حول الموضوع. لكن عندما نجحت في ذلك اكتشفت صورة مرعبة: جميع النساء الـ ٥٧ تلقين مرة كل ثلاثة شهور حقنة «ديبو بورفيرا» قبل هجرتهن وبعد وصولهن إلى مركز استيعاب المهاجرين إسرائيل، وذلك بموجب ما قاله لهن مندوبو «الجوينت» ووزارة الصحة.

والجدير بالإشارة، أن «ديبو بورفيرا» هي حقنة أعلنت وزارة الصحة الإسرائيلية، من خلال بياناتها الرسمية، عن أنها آخر وسيلة منع حمل يمكن أن تستخدمها نساء ليس بإمكانهن استخدام وسائل منع حمل أخرى. ويأتي هذا التشديد لأن «ديبو بروفيرا» تسبب مضاعفات تمس بصحة النساء، وهذا الأمر معروف للأطباء منذ أكثر من عشرين عاما. ويتم استخدام هذا الدواء في العالم الثالث كوسيلة للإشراف على الولادة في مناطق مثل الهند وتايلاند، أو يتم إعطاؤها لنساء تعاني من الإعاقة العقلية والمريضات نفسيا. وحذرت منظمات نسائية من استخدام هذا الدواء وحاربت ضد استخدامه بشكل واسع، خاصة لدى استخدامه عند نساء لا يعرفن بوجود أنواع أخرى من وسائل منع الحمل.

لكن استخدام «ديبو بروفيرا» بالنسبة للأطباء في عيادة صندوق المرضى في برديس حنا، جنوب حيفا، كان مريحا. وقالت منجولي إنه «فقط عندما سألت مرة تلو الأخرى، قال الأطباء إن الأثيوبيات يتلقين هذه الحقنة، بينما النساء في أي مجتمع آخر، وحتى النساء الحريديات اللاتي ينجبن عدد أولاد كبيرا، لا يتم نصحهن أبدا، وبالتأكيد لا يتم إقناعهن أيضا، بتلقي هذا الدواء».

وبعد أن اقنعت منجولي الأطباء في برديس حنا بالتوقف عن إعطاء هذه الحقنة للنساء الاثيوبيات، أطلعت منظمة «امرأة لامرأة – المركز النسوي في حيفا» على الموضوع. وجمعت هذه المنظمة شهادات ووثائق وأجرت مقابلات، كما جمعت بيانات ووثائق من دول في العالم. وفي أعقاب ذلك نشرت المنظمة تقريرا أكد بشكل لا لبس فيه أن «العلاج» بواسطة «ديبو بروفيرا» تم حصره بالنساء الأثيوبيات فقط.

وزعم وزير الصحة في حينه، شلومو بنيزري، من حزب شاس، في رده على استجواب وحيد من نوعه في الكنيست، أن استخدام هذا الدواء مقبول في أثيوبيا وأنه مناسب من الناحية الثقافية. لكن التحقيق الصحافي أكد على أن اقوال الوزير ليست صحيحة أبدا، وأن النساء في أثيوبيا، بموجب منظمة الصحة العالمية، يستخدمن كبسولات عادية لمنع الحمل. كذلك أكدت منظمة الصحة العالمية أنه في القرى الأثيوبية لا توجد ممرضات تحقن النساء مرة كل ٩٠ يوما.

إسرائيل تمنع الإنجاب لدى نساء الفلاشا فقط

تدير منظمة «الجوينت»، في أثيوبيا، العيادة في معسكر المهاجرين الفلاشا إلى إسرائيل. وتشرف وزارة الصحة الإسرائيلية على عمل هذه العيادة. وكشف التحقيق الصحافي عن أن جولة أطباء تابعين للوزارة في هذه العيادة انتهت بالتعبير عن رضا الأطباء، بل إن طبيبا مسؤولا في وزارة الصحة الإسرائيلية امتدح زملاءه في العيادة «على انجازاتهم». وأوضح التحقيق أن «الانجازات» تتمثل بمنع الولادة، ولدى نساء الفلاشا فقط.

ولفت التحقيق الصحافي إلى أنه متبع في مناطق في العالم انتهاج سياسة مراقبة الولادة. لكن عندما يتم الكشف عن أن هذه الرقابة موجهة نحو طائفة محددة أو مجتمع محدد، وجميع نسائه سوداوات البشرة، وجميع هذه النساء ما زلن لا يستطعن مواجهة أجهزة كبيرة، مثل جهاز الصحة الإسرائيلي، فإن هذا يسمى ببساطة اليوجينيا، أي علم تحسين النسل من خلال تخفيف مقصود ومنهجي لمجموعة سكانية غير مرغوب فيها.

وقالت معدة التحقيق الصحافي، غال غباي، إنها عملت أربع سنوات في جمع المعلومات حول هذه القضية وحتى تمكنت من استعراض صورة تلفزيونية كاملة. وجندت لهذا الغرض المحققة الأثيوبية الأصل، سافا رؤوفين، التي قالت «كنت أعلم بهذه القصة، لأنه في الطائفة (الفلاشا) يعرفونها. لكني لم أتمكن من معرفة حجمها المثير للهلع، ومدى صعوبة الوصول إلى نساء خضن هذه التجربة الصعبة والمهينة».

وأجرت رؤوفين مقابلات مع ٣٥ امرأة، جميعهن ضحايا «ديبو بروفيرا». وعبرت جميع النساء عن خوفهن من الكشف حول الموضوع، وعدم تمكنهن من الوقوف أمام الكاميرا والتحدث عما مررن به.

«جريمة عنصرية تحت رعاية دولة اليهود»

عقب الناشط في مجال حقوق الفلاشا، المحامي إيال روزوفسكي، على التحقيق الصحافي بالقول إنه «ما زلت أواجه صعوبة في التصديق بأن مندوبي دولة إسرائيل تصرفوا بالشكل الذي يصفه التحقيق. لكن حتى إذا كان قليل من الأمور التي وردت فيه صحيحة، فإن هذا ظلم مزعزع بحجم لا أذكر أنه كان له مثيل في إسرائيل، وكل ذلك نابع من عنصرية سافرة واستعلائية».

وتولى رئيس الكنيست الأسبق، أبراهام بورغ، منصب رئيس الوكالة اليهودية عندما تم إعطاء حقن «ديبو بروفيرا» لآلاف النساء في أديس أبابا. وقال إنه لا علاقة للوكالة اليهودية بهذه القضية لكنه يشعر بالذنب. وأضاف «من يمكنه أن يسمح لنفسه بتفكير كهذا؟ ولن أشعر أن مجتمعنا نقي من عنصرية سافلة كهذه حتى أعرف أننا اقتلعنا من داخلنا هذه المؤشرات العضال والأشخاص المسؤولين عن هذه الجريمة. ويجب الكشف عن كل من كان لهم ضلع في ذلك أمام الرأي العام الإسرائيلي وإخراجه من داخلنا بشكل معلن».

وقال أعضاء كنيست لـ «موقع يديعوت أحرونوت» الالكتروني إنهم سيتوجهون إلى مراقب الدولة ويطالبونه بالتحقيق في القضية والسعي إلى تشكيل لجنة تحقيق رسمية، وعدم التكتم عن هذه القضية بعد الآن.

وربطت الكاتبة أريانا ميلاميد بين منع النساء الاثيوبيات من الولادة وبين المحرقة، وكتبت أنه «كإسرائيلية ويهودية وابنة لناجٍ من المحرقة، فإنني سأرغم كل من يمكنني إرغامهم على أن يفتحوا عيونهم ويروا أنه هكذا ينفذون جريمة عنصرية تحت رعاية دولة اليهود».

«الجوينت»: الادعاءات في التحقيق هراء

عقبت منظمة «الجوينت» على التحقيق الصحافي الذي أعدته غباي بالقول إن «دورات تنظيم الأسرة هي إحدى الخدمات المقترحة على العالم والذين يطلبون هذا النوع من المساعدة. وتحصل النساء في الدورة على معلومات حول حقيقة أنه بالإمكان تنظيم الأسرة ووضع مسافة زمنية بين (إنجاب) الأولاد، لكننا لا ننصحهن بإقامة عائلة صغيرة، فهذا اختيار شخصي ولكننا نطلعهن على أن الأمر ممكن. والادعاءات التي قالتها نساء وبموجبها أن رفضهن أخذ الحقنة سيمنع عنهن العلاج الطبي والمساعدة الاقتصادية ويمس باحتمالات هجرتهن إلى إسرائيل، هو هراء».

وعقبت وزارة الصحة الإسرائيلية بأن «الوزارة لا توجه أو تشجع استخدام حقن الديبو بروفيرا، وإذا تم استخدامها فإن هذا يتعارض مع موقفنا. والوزارة تمنح الاستشارة المفصلة بشأن تنظيم الأسرة من خلال عيادات صحة الأم والطفل. ويمنح هذه الاستشارة أطباء صناديق المرضى».

قضية «بيت عزرا» في الخليل تعود إلى الواجهة عشية الانتخابات البرلمانية

ائتلاف اليمين الحاكم بين سوط المستوطنين وسيف القضاء!

*** ائتلاف «الليكود ـ إسرائيل بيتنا» نجح في المراوغة وجرجرة المحكمة العليا أشهر طويلة جدا، لكن قرار المحكمة الأخير يدخله في مأزق جدي: على الحكومة أن تقدم موقفها الرسمي والنهائي في قضية إخلاء مستوطني «بيت عزرا» حتى منتصف كانون الأول الجاري! ***

بقلم: سليم سلامة

من المنتظر أن تصدر المحكمة العليا الإسرائيلية، حتى نهاية شهر كانون الأول الجاري، قرارها النهائي بشأن إخلاء المستوطنين اليهود من عمارة "بيت عزرا" المتنازع على ملكيتها قرب الحي اليهودي في مدينة الخليل، وذلك في إطار النظر في الالتماس الذي قدمته حركة "السلام الآن" ومواطنان فلسطينيان إلى المحكمة ذاتها للمطالبة بإصدار أمر قضائي إلى الحكومة يلزمها بإخلاء العمارة المذكورة من المستوطنين اليهود.

وكانت المحكمة العليا قد أصدرت، يوم ١٣ تشرين الثاني الأخير، قرارا رفضت فيه طلب الدولة (الحكومة) منحها مهلة إضافية أخرى من خمسة أشهر قبل طرح موقفها من هذه القضية. وأكدت المحكمة في قرارها أنه "لا مبرر لطلب الدولة هذا"، قبل أن تحدد للحكومة موعدا نهائيا لتقديم موقفها هو يوم ١٧ كانون الأول الجاري.

واللافت في الموضوع، الآن، أن طلب الدولة منحها هذه المهلة الإضافية (حتى نيسان ٢٠١٣) يعني نيتها تأجيل البت في الموضوع إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، التي من المقرر أن تجرى في شهر كانون الثاني ٢٠١٣، بل إلى ما بعد تشكيل ائتلاف حكومي جديد في إسرائيل! وهي حجة لم تجد الدولة/ الحكومة أية غضاضة في استخدامها صراحة، في الطلب الذي تقدمت به النيابة العامة للدولة إلى المحكمة رسميا، إذ جاء فيه، بصريح القول: "هذه المهلة لازمة، الآن، بسبب التعقيدات التي يثيرها هذا الالتماس والإسقاطات السياسية المترتبة عليه، مع الانتباه إلى التطورات السياسية الداخلية"!

والواقع، أن قرار المحكمة هذا يضع حكومة إسرائيل الحالية وأحزابها اليمينية، بقيادة بنيامين نتنياهو وأفيغدور ليبرمان، في مأزق حقيقي قبل نحو شهر واحد من موعد الانتخابات البرلمانية، بعد أن نجحت في جرجرة الموضوع والتهرب، طوال أشهر عديدة، من تقديم موقفها النهائي إلى المحكمة، مثلما نجحت، حتى الآن، في جرجرة قرار المحكمة العليا من أيار الأخير والقاضي بإخلاء "حي هأولبانا" في مستوطنة بيت إيل والمماطلة في تنفيذه من دون أن تجد مخرجا قانونيا يعفيها من الإخلاء.

وفي ردها المقدم إلى المحكمة العليا على هذا الطلب الحكومي، قالت حركة "السلام الآن" إن هذه هي المرة الخامسة (!!) التي تطلب فيها الدولة منحها مهلا زمنية جديدة وتأجيل موعد تقديم موقفها حول الموضوع إلى المحكمة. وأكدت حركة "السلام الآن"، في ردها هذا، ضرورة رفض الحجة التي تسوقها الحكومة هذه المرة بشأن "التطورات السياسية الداخلية"، مشددة على أن "تطبيق القانون ينبغي أن يتم بصورة مهنية بمعزل عن أي تأثير محتمل للمستوى السياسي وبعيدا عن أية تطورات في الساحة السياسية".

أما المستوطنون اليهود في مدينة الخليل فاعتبروا موقف الحكومة من القضية "محكّ اختبار لها قد يؤثر على نتائج الانتخابات الوشيكة"، وأضافوا، على لسان قادتهم في الخليل، إنه "آن الأوان لكي تتوقف الحكومة عن جرجرة قدميها، لكي تحترم حقوق الملكية اليهودية في الخليل وأن تتوقف عن ممارسة دور مقاول الإخلاء والهدم لدى حركة السلام الآن"!

وبتعقيبهم هذا، أكد المستوطنون حقيقة الدافع الأساس وراء طلب الحكومة هذا – خوف حزبي الائتلاف اليميني الحاكم الأساسيين (الليكود وحليفه، "إسرائيل بيتنا") من غضب يعم بين المستوطنين في حال صدور قرار عن المحكمة في غير صالحهم فيعمدون إلى معاقبتهما بالتصويت لأحزاب يمينية أخرى.

"بيت عزرا"... "الدواعي الأمنية" والاعتبارات السياسية مقابل المقتضيات القانونية

تقع عمارة "بيت عزرا" عند مدخل حي "أبراهام أبينو" في الخليل، وقد كانت هي الحد الفاصل بين السوق القديمة في المدينة وبين حي "أبراهام أبينو" اليهودي. وقد كانت تقوم في العمارة حوانيت لتجار فلسطينيين، حتى العام ٢٠٠١، حين قام الجيش الإسرائيلي بإغلاقها جميعا، بأوامر عسكرية و"لدواع أمنية". وإثر ذلك، في العام ٢٠٠٢، اقتحمت العمارة عائلتان من المستوطنين اليهود واستوطنتا فيها، وسط ادعاء "عائلة عزرا" بأن ملكية العمارة تعود إليها منذ ما قبل "طرد اليهود من الخليل في تشرين الثاني من العام ١٩٤٧". وادعت هذه العائلة بأنه "خلال الأعوام الـ ١٩ من الحكم الأردني في المدينة كانت ملكية العمارة، كما غيرها من الممتلكات اليهودية في الخليل، بيد الوصي على الممتلكات. وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ وسيطرة إسرائيل على المنطقة، لم تُعد الحكومة الإسرائيلية هذه الممتلكات إلى أصحابها الأصليين، أو إلى ورثتهم الشرعيين، بل وضعتهم تحت إمرة الوصي الإسرائيلي، الذي حل محل الأردني، وواصل هذا تأجيرها للتجار الفلسطينيين"!!

وفي العام ٢٠٠٧، بعد أكثر من خمس سنوات من احتلال العائلتين العمارة، قدمت حركة "السلام الآن" طلبا لإخلائهما، وبالفعل صدر قرار من سلطات "الإدارة المدنية" يقضي بالإخلاء، لكنه بقي حبرا على ورق. فقد قدمت "عائلة عزرا" طلبا إلى لجنة الاستئنافات في الإدارة المدنية مطالبة بالسماح للعائلتين بمواصلة السكن في العمارة. وفي أعقاب هذا الطلب، وصل إلى المكان مندوبون من لجنة الاستئناف فوجدوه "في حالة جيدة، على عكس باقي أجزاء السوق التي عانت من الإهمال"!

وفي أعقاب هذه الجولة، وما تمخض عنها من توصيات، أصدرت لجنة الاستئنافات قرارها في أيار ٢٠٠٨ فألغت القرار السابق بالإخلاء وأمرت بإبقاء العائلتين في البيت، على الرغم من تأكيدها أن "العائلتين اقتحمتا العمارة بصورة غير قانونية ويجوز إخلاؤهما"! لكنها أضافت على الفور: "إلى أن يتم السماح للتجار الفلسطينيين بالعودة إلى السوق، يتوجب على الحكومة تأجير البيت للعائلتين اليهوديتين، وذلك لما فيه مصلحة العمارة، كي لا تبقى خالية ومهجورة، ونزولا عند رغبة أصحاب العمارة الأصليين ـ عائلة عزرا"!

وردا على ذلك، قدمت حركة "السلام الآن" ومواطنان فلسطينيان من الخليل، في العام ٢٠١٠، التماسا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية مطالبين بإصدار أمر يلزم الحكومة بتنفيذ قرار إخلاء العائلتين المستوطنتين من العمارة، وسط التأكيد على أن قرار لجنة الاستئنافات في الإدارة المدنية "يمثل توصية غير ملزمة"، وهو ما وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى الاعتراف به، لاحقا، حين قالت النيابة العامة أمام المحكمة إن "هذا القرار هو توصية فحسب، لم يتقرر تبنيها بعد"!

وقد كشف تصريح النيابة هذا عن الخلافات الحادة بين الأوساط الحكومية ـ السياسية وبين الأوساط القضائية حول الموضوع، الأمر الذي يحول دون اتخاذ قرار نهائي وحاسم بشأنه، وهو ما يضطر الحكومة والنيابة العامة إلى التوجه إلى المحكمة العليا بطلبات التأجيل المتكررة (خمس مرات حتى الآن، كما ذكر آنفا). فقد نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن جلسة عقدتها اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان قبل ثلاثة أشهر بحثت خلالها الموضوع، في محاولة جديدة للتوصل إلى صيغة مقبولة لموقف حكومي يتم تقديمه إلى المحكمة العليا. لكن الجلسة إياها شهدت ـ كما أفادت وسائل الإعلام ذاتها ـ نقاشات حادة وصاخبة بين جميع أعضاء اللجنة، من جهة، وبين نائب المستشار القانوني للحكومة، المحامي مايك بلاص. فبينما طالب جميع الوزراء أعضاء اللجنة، بمن فيهم وزير الدفاع (الذي مثله في الجلسة منسق أعمال الحكومة في "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية)، الجنرال إيتان دانغوت، والمستشار القانوني لوزارة الدفاع، المحامي أحيز بن آري)، بتبني قرار لجنة الاستئناف من أيار ٢٠٠٨ و"تأجير" العمارة للمستوطنين اليهود في الخليل قبل إخلاء العائلتين منها، عارض نائب المستشار القانوني للحكومة هذا بشدة، مؤكدا أن قرار لجنة الاستئناف "مجرد توصية لا غير، لا ترتكز إلى أسس قانونية كافية". وانتهى النقاش المحتدم في تلك الجلسة، مرة أخرى، دون التوصل إلى قرار حاسم، مما دفع الحكومة إلى الطلب من المحكمة منحها مهلة خامسة ـ حتى مطلع نيسان ٢٠١٣! وهو ما رفضته المحكمة هذه المرة.

وأفادت وسائل الإعلام هذه، أيضا، بأن عددا كبيرا من الوزراء في الحكومة الإسرائيلية كان ضالعا، خلال الأشهر الأخيرة، في محاولات مستميتة ترمي إلى صياغة موقف حكومي يتبنى قرار لجنة الاستئناف، كما فصل أعلاه، خشية أن يشعل موقف آخر مغاير حالة من الغليان في أوساط اليمين الإسرائيلي. فمن الواضح والمفهوم، جدا، أن أحزاب اليمين الائتلافي، وفي مقدمتها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، كانت تتمنى لو أنها لم توضع، في أيام عادية، في مأزق كهذا يتمثل في اضطرارها إلى تنفيذ أوامر قضائية تقضي بإخلاء بؤر استيطانية من المناطق الفلسطينية. فكم بالحري إذا حدث هذا قبل شهر واحد أو أكثر بقليل من موعد الانتخابات البرلمانية، خاصة وإن ثمة حزبين يمينيين آخرين ("البيت اليهودي" و "عوتسما ليسرائيل") يتحيّنان مثل هذه الفرصة الذهبية لتعزيز قوتهما وتوسيع انتشارهما بين المستوطنين، خاصة، وفي أوساط الجمهور الإسرائيلي عامة؟

ويبدو هذا السيناريو وشيك التحقق، إن لم تسعف "طاقية الساحر" الحكومة بمقلب جديد أو بـ "إقناع" المستشار القانوني للحكومة بالعدول عن موقفه المعلن والانسياق مع "الرغبة الحكومية" الجامحة الآن في خطب ود المستوطنين والتزلف لهم طمعا في أصواتهم وأصوات جمهور مؤيديهم الواسع في داخل إسرائيل. والمعلن، حتى الآن، أن مكتب المستشار القضائي للحكومة يبدي معارضة شديدة، بل قاطعة، لمحاولات تبني قرار لجنة الاستئناف مواصلة "تأجير" العمارة في الخليل للمستوطنين اليهود، ويشدّ، في المقابل، إلى جهة تقديم موقف حكومي إلى المحكمة العليا يؤكد قانونية إخلاء هؤلاء من "بيت عزرا".

وتعزز أقوال رئيس مجلس المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، داني دايان، احتمالات تحقق هذا السيناريو، حين دعا اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان إلى "إصدار أوامر واضحة وقاطعة لا لبس فيها بتطبيق قرار اللجنة العسكرية (لجنة الاستئنافات) الذي يحظى بدعم وتأييد وزارة الدفاع، بينما تحول النيابة العامة دون تطبيقه منذ ما يزيد عن أربع سنوات"، ثم قال: "إذا لم تمارس لجنة الاستيطان، التي شكلت لتسوية مسائل أكثر تقيدا من هذه، نفوذها وسلطتها لضمان تطبيق قرار بسيط وإجماعي كهذا، فستكون هذه خطوة تنذر بالسوء وتضع علامات سؤال كبيرة حول قدرة هذه القيادة المنتخبة على الحُكم"!!

المستوطنون في الجليل: اعتداءات يومية.

وضع الفقر بين العرب في الداخل- نتيجة لسياسة اقتصادية تمييزية موجهة!

بقلم: علي حيدر (*)

نشرت في الأسبوع الماضي معطيات جديدة حول الفقر في إسرائيل، وذلك من خلال التقرير السنوي لمؤسسة التأمين الوطني. وقد كشف التقرير حول الفقر في البلاد، للعام ٢٠١١، عن صورة قاتمة وقاسية جداً، ولكن نتيجة للأوضاع السياسية الدولية والتطورات على مستوى المنطقة والحملات الانتخابية للبرلمان، لم يحظ هذا التقرير بالاهتمام الإعلامي والجماهيري اللائقين، وبالمعالجة الكافية والتحليل العميق وخصوصاً فيما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني في البلاد.

نود التأكيد أولاً وقبل كل شيء على أن ظاهرة الفقر وتفاقمها داخل المجتمع العربي ليست جديدة، ولكنها تزداد حدة وصعوبة من حين إلى آخر، والوضع الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع الفلسطيني آخذ في التردي والتدهور بشكل متواصل ومستمر. ولكن قبل أن نستعرض، وبشكل منهجي ومهني، الأسباب الرئيسة التي تؤثر على تفاقم ظاهرة الفقر، ونشرح أبعادها، ونقترح بعض الأفكار العينية للخروج منها، نود استعراض المعطيات المختلفة والجديدة حول الفقر كما نشرت في تقرير مؤسسة التأمين الوطني للعام ٢٠١١.

ففي العام ٢٠١١ رضخت ٤٤٢٢٠٠ عائلة تحت طائلة الفقر، وهذه العائلات تشمل ١٨٣٨٦٠٠ نسمة، من بينهم ٨٦٠٩٠٠ ولد. أما فيما يخص المجتمع العربي فقد ازدادت نسبة الفقر لدى العائلات العربية حتى وصلت إلى ٥ر٥٣٪، وهذا يعني أن ٥ر٥٣٪ من العائلات العربية هي عائلات تعيش تحت خطر الفقر. والأهم من ذلك ففي حين أن مخصصات التأمين الوطني قد أخرجت العديد من العائلات اليهودية من تحت خط الفقر، فإن النتيجة معاكسة في المجتمع العربي وبشكل ملحوظ، بل إن ظاهرة الفقر ازدادت عمقاً وصعوبة بحسب المؤشرات العلمية. إن هذه المعطيات تؤدي إلى نتيجة مفادها أنه قد حصل ارتفاع في نسبة العرب من العائلات الفقيرة في البلاد، حيث كانت النسبة ٧ر٣٧٪ في العام ٢٠١٠ وارتفعت إلى ٩ر٣٨٪ في العام ٢٠١١، وهذا أكثر بضعفين من نسبة السكان العرب في البلاد.

بالإضافة إلى ذلك، وبحسب التقرير فإن ٤ر٥٠٪ من الأولاد الفقراء في البلاد هم عرب، أي ما يقارب ٤٥٠٠٠٠ ولد عربي، وأن ٨ر٦٥٪ (أي حوالي ثلثي الأولاد العرب) هم فقراء، ما يعني أن من بين كل ثلاثة أولاد عرب هناك فقيران اثنان. ومن المعطيات الأكثر قساوة وحدّة أنه في العام ٢٠١١ انضمت ٨٩٠٠ عائلة في البلاد إلى دائرة الفقر من بينها ٨٣٠٠ عائلة عربية، و ٦٠٠ عائلة يهودية فقط.

هذه المعطيات هي ليست نتاج الصدفة، ولكنها نتيجة لسياسة اقتصادية موجهة ومميزة ضد المجتمع العربي، وتقف في صلب هذه السياسة فكرة التراجع عن دولة الرفاه والتي يمثلها رئيس الحكومة الحالي الذي يؤمن ويعمل من أجل دفع سياسات نيو- ليبرالية، وتعزيز الخطة والسياسة الحالية للحكومة تجعل الفقراء فقراء أكثر والأغنياء أغنياء أكثر. وبالرغم عن وعود الحكومة بشأن التغيير على أثر الاحتجاجات الاجتماعية إلا أنه لم يحصل أي تغيير على أرض الواقع بل ازدادت الأمور سوءاً كما ثبت من خلال تقرير رسمي، والارتفاع الملحوظ لأسعار المنتوجات.

أسباب ظاهرة الفقر

بالإضافة إلى أن الفقر هو نتيجة لسياسة موجهة من قبل الحكومة، فإن عدم توفر فرص عمل كافية وارتفاع البطالة في المجتمع العربي هما أحد أهم الأسباب لاتساع هذه الظاهرة، كما أن الذين يعملون، كما أشار تقرير مؤسسة التأمين الوطني، يتقاضون دخلاً منخفضاً، أضف إلى ذلك أن في العائلات العربية يوجد على الغالب معيل واحد نتيجة لعدم توفر أماكن عمل للنساء العربيات أو نويديات للأطفال أو توفر مواصلات عامة. فهناك حوالي ٩٠٠٠ امرأة عربية أنهين تعليمهن في الجامعات ودور المعلمين ولم يجدن حتى الآن أماكن عمل ملائمة.

الأسباب التي تؤثر أيضاً على الفقر هي عدم وجود مناطق صناعية وعدم استيعاب الأكاديميين العرب في القطاع العام، وإقصاؤهم أحياناً من القطاع الخاص نتيجة لعنصرية المشغلين. إن المواقع الجغرافية التي يعيش فيها المجتمع العربي في الريف لم تحظَ باستثمارات حكومية أو خاصة، وتردي البنى التحتية تشكل عائقاً أمام التقدم الاقتصادي. كما أن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وضرب مصادر الإنتاج العربية، يشكلان عاملاً مهماً في اتساع دائرة الفقر.

أبعاد ظاهرة الفقر

إن الفقر يكرس الشعور بالدونية والتبعية، كما يؤثر على استمرارية تردي التعليم العربي، ويحرم العائلات والأفراد من فرص ملائمة للتطور والتقدم في الحياة، كما أنه يؤدي إلى الحصول على خدمات صحية متردية ويتسبب في ازدياد الأمراض لدى الأطفال وبالتالي يؤدي إلى موتهم وخصوصاً في منطقة النقب.

إن الفقر هو الركيزة الأساسية لتفشي الجريمة والانحراف والعنف، هذه الظواهر التي ازدادت واتسعت ووصلت إلى مستويات لم نعهدها من قبل في المجتمع العربي، كما أنه يؤدي إلى هروب الأدمغة العربية والأكاديميين الذي لا يجدون فرص عمل مناسبة. وفي نهاية المطاف فإن الفقر يؤول إلى مستوى حياة منخفض وحالة من اليأس والإحباط.

كيفية الخروج من أزمة الفقر

من أجل الخروج من دائرة الفقر يجب أن يحدث تغيير جوهري في سياسة الحكومة تجاه المجتمع العربي، ووضع خطة استراتيجية ممولة تشمل أهدافاً واضحةً لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة. كما يتعين على الحكومة إقامة مناطق صناعية في البلدات العربية وضم البلدات العربية إلى المناطق الصناعية المناطقية القائمة. وعلى الحكومة تطوير المبادرة والبحث العلمي وتشجيع المبادرة لإقامة مصالح خاصة، والإيفاء بالتزاماتها بإقامة حضانات وتوفير مواصلات عامة من أجل تشجيع النساء العربيات للخروج إلى سوق العمل، وتنفيذ القوانين التي تضمن تمثيلاً مناسباً للمجتمع العربي في القطاع العام، وإشراكه في عملية اتخاذ القرارات وصياغة السياسات. كما يجب على الحكومة منح المشغلين بعض التحفيزات والتسهيلات وإجراء إصلاح فيما يخص التوجيه المهني والتحول لمهن أخرى.

أما على المستوى المحلي، فعلى المجتمع العربي إقامة مؤسسات تعالج أزمة وظاهرة الفقر، وأن يقيم مؤسسات للتكافل الإجتماعي وإحياء الاقتصاد العربي، ودفع عجلة التطور التقني، فعلى سبيل المثال، الحائز على جائزة نوبل للسلام للعام ٢٠٠٦ محمد يونوس، الذي أسس بنك غرامين في بنغلادش قد أحدث ثورة كبيرة في دفع الاقتصاد وتقليل نسبة الفقر وهذا البنك هو مبادرة مجتمعية، من الممكن أن تكون هذه التجربة نموذجاً يُحتذى به ويمكن استنساخها وملاءمتها لواقعنا المحلي.

ومن المتوقع أن تكون السنوات المقبلة على مستوى السياسات الحكومية أسوأ مما هي عليه الآن، فإن الحكومة القادمة أياً كانت وبأي حال من الأحوال، مجبرة على تقليص مبلغ ١٥ مليار شيكل خلال ٤٥ يوماً من يوم تشكلها، وذلك نتيجة لتداعيات العدوان على غزة ونتائجه الاقتصادية، مما سيحتم عليها تقليص ميزانيات الرفاه الاجتماعي، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم الوضع أكثر فأكثر، وبالتالي ارتفاع الأسعار وازدياد نسبة الفقر.

ومن المفارقات التاريخية أن إسرائيل، والتي تتبوأ المكان قبل الأخير بين دول الـ OECD (قبل المكسيك)، قد نجحت هذا الأسبوع في تمرير قرار في الأمم المتحدة لتشجيع النمو الاقتصادي والمبادرات الاقتصادية ومحاربة الفقر في دول العالم الثالث، فقد كان حرياً بها العمل على محاربة الفقر المستشري داخل البلاد عوضاً عن الترويج لحلول وهمية وواهية تجاه دول العالم الثالث.

إن الفقر، كما يقول أمارتيا صن الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد للعام ١٩٩٨، هو "حرمان من القدرات الأساسية"، ولذلك علينا جميعاً إجراء معالجة شاملة للموضوع من كل جوانبه، ولا تكفي معالجة جانب واحد ويجب اتخاذ خطوات للمدى القصير والمدى البعيد من أجل ضمان الحقوق الأساسية وبالأساس الحق في الحياة والعيش بكرامة.

(*) محام ومدير مشارك في جمعية «سيكوي» لتكافؤ الفرص في إسرائيل.

المدير العام لـ «مركز كيشف» يزهار بئير في مقابلة خاصة:

الإعلام الإسرائيلي غطى الحرب الأخيرة على غزة بطريقة أخفت المعاناة الإنسانية لدى الجانب الفلسطيني!

*** هذا الإعلام تابع حملة الاحتجاج الاجتماعية من خلال نمط يشبه النمط المتكرر الذي يتبعه في تغطية الحروب والعمليات العسكرية وأدى دورا كبيرًا في إطفاء شعلة هذه الحملة ***

كتبت هبة زعبي:

أظهر بحث جديد لـ «مركز كيشف»- مركز حماية الديمقراطية في إسرائيل- قام خلاله برصد تغطية الإعلام الإسرائيلي لاحتجاجات صيف ٢٠١١ وصيف ٢٠١٢ وجود تباين واضح في الأسلوب الذي اتبعته الصحف الإسرائيلية، وخصوصا في تغطيتها للمظاهرة الكبيرة في تاريخ ٢٣ أيار ٢٠١٢، وأظهر أن في جميعها خرجت رسالة قامت بعرض الاحتجاجات بشكل سطحي وأحيانا أخرى ظهرت حتى في صورة مهينة وسلبية، ولعبت وسائل الإعلام دورا أساسيا في إطفاء شعلتها.

وفحص البحث التغطية في أربع صحف مكتوبة وهي «يسرائيل هيوم»، «معاريف»، «يديعوت أحرونوت» و«هآرتس».

وقد قامت صحيفة «يسرائيل هيوم» بتحديد انتماء الاحتجاجات على أنها يسارية، وإبراز ادعاءات أن الاحتجاجات جاءت لإسقاط رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والتقليل من أهميتها، وعرض المتظاهرين كأشخاص عنيفين، وهي الطريقة ذاتها التي اتبعتها العام ٢٠١١.

وقامت صحيفة «يديعوت أحرونوت» بدور مشابه وربطت بين المحتجين والمعارضة لحكومة نتنياهو، لكنها عرضتها في صورة إيجابية.

أما صحيفة «معاريف» فارتكزت على الجانب الشخصي فيما يتعلق بالقيل والقال واهتمت في شكل أساس بمتابعة انضمام قادة الاحتجاج إلى الأحزاب القائمة.

ونقلت التغطية في صحيفة «هآرتس» رسالة دعم للاحتجاج، لكنها انتقدت الاحتجاج جراء اختفاء التنوع السياسي الكافي.

ونشرت نتائج هذا البحث بعد العملية العسكرية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة وقام «كيشف» بمتابعة ورصد كيفية تناول الإعلام الإسرائيلي لها من خلال مجموعة من التقارير المختلفة.

وتطرقنا إلى هذا الموضوع بتوسع من خلال هذا اللقاء الذي أجريناه مع يزهار بئير، المدير العام لـ «مركز كيشف».

كما تطرقنا إلى مواضيع هامة أخرى.

(*) س: ما رأيك في تغطية الاعلام الإسرائيلي للعملية الإسرائيلية العسكرية الأخيرة «عمود السحاب»؟

بئير: على مدار سنوات بحثنا الإعلام الإسرائيلي وتغطيته الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، الأزمات، الحروب والفترات التي تحدث فيها عمليات إرهابية، نجد أولا نمطا متكررا خلال تغطية الحروب والأزمات والعمليات العسكرية الكبيرة، ففي بداية الحدث يقوم الإعلام الإسرائيلي بدعم وتأييد العملية بصورة جارفة بدون أي نقد وحتى أنه يدعمه بلهفة، ويمكن القول إن جميعهم «يتحدون حول العلم» ويتخذون موقفا وطنيا، وكأنهم يقولون: قوموا وأكملوا خطواتكم العسكرية، ولا تقوم وسائل الإعلام بعرض بدائل لحلول ليست عسكرية كإجراء مفاوضات، أو طرق أخرى. رأينا هذا الأمر بصورة واضحة خلال حربي لبنان الأولى والثانية، وخلال عملية «الرصاص المصبوب» في غزة، وهذا النمط تكرر في العملية الأخيرة. هذه الظاهرة ليست محصورة فقط في الإعلام الإسرائيلي، وإنما تحدث في كل مكان في العالم عند وقوع أي أزمة سياسية أو أمنية. وهي بذلك تسير مع رغبة الشعب الذي يصبح مشبعا بالمشاعر الوطنية ومؤيدا للتحركات العسكرية.

(*) س: لماذا يحدث هذا؟

بئير: هناك عدة أسباب: أولا، الصحافيون والمحررون هم مواطنو الدولة وتشتعل في نفوسهم المشاعر الوطنية و يصبحون مؤيدين للعمليات العسكرية كباقي أبناء الشعب. الأمر الهام الثاني يتعلق بالشأن الاقتصادي، والتأييد الجارف للجمهور اليهودي للعمليات العسكرية، فمثلا ٩٧٪ من الجمهور كان مؤيدا لعملية «الرصاص المصبوب»، وفي هذه الحالة فإن وسائل الاعلام تتصرف من وجهة نظر اقتصادية، فأي وسائل إعلام تقوم بانتقاد العملية العسكرية أكثر من اللازم وتتخذ موقفا ضد إرادة الجميع من الممكن أن تتضرر اقتصاديا حيث سيؤدي الأمر في أن تفقد جزءا من متابعيها أو قارئيها أو جزءا من جمهورها، فهذا النقد سيغضب هذا الجمهور والذي سيعزف عن متابعة هذه الوسيلة الإعلامية ويتركها. هذا النمط من التغطية يتكرر في كل الحروب والعمليات العسكرية، وتضاف إليه ظواهر أخرى يمكن ملاحظتها، كالنقد الذاتي الذي تتبعه وسائل الاعلام لكل ما ينشر بحيث يصبح الجميع يفكر بنفس الطريقة، ويصبح الجميع حذرا أكثر من اللازم.

(*) س: سمعنا بعض الانتقاد في وسائل الاعلام عند نهاية العملية العسكرية الأخيرة، ما رأيك به؟

بئير: هذا بالضبط هو تكملة للموديل الذي تحدثنا عنه في البداية، فكل حرب تبدأ دائما بتأييد وتشجيع، وبعد ذلك تبدأ الصورة تتضح، وتنتهي هذه الحرب مع خيبة أمل وانتقاد يكون أحيانا قاسيا جدا. ففي نهاية الحرب وحين يشعر المواطن بعدم الخوف يبدأ بالكلام والتفكير، ولهفته التي كانت بسبب خوفه والتي أججت في نفسه الشعور الوطني والتأييد العسكري منعته من التفكير، لكن حين يخيب أمله يصبح ناقدا أكثر، ما يجعل الصحافة تشعر بحرية أكبر في أن تنتقد. إن الجمهور والإعلام يسيران معًا وفق الجو العام السائد.

(*) س: ما رأيك في النقد المنتهج في وسائل الإعلام للحروب، وفي نوعية مصادر المعلومات التي تعتمدها إبان الحرب، وفي طريقة عرضها للأحداث والتطورات؟

بئير: عندما ننظر إلى وسائل الإعلام علينا التفريق بين جزئيها، الجزء الأول هو الأخبار، والجزء الثاني هو باقي الأمور المنشورة والتي تتضمن مقالات رأي مختلفة، وتقارير في الملاحق، وحتى تحليلات سياسية. الفصل بينها يأتي لأن الناس يستوعبون الأخبار في أنها حقيقية تروي لنا حقيقة ما يحدث ويتقبلونها بدون أي نقد، لكنهم حين يقرأون مقالا افتتاحيا أو أي مقال رأي أو أي تحليل فإنهم يستوعبون أنه يخص كاتبه أو صاحبه ويقومون باتخاذ موقف منه حسب اتجاهات كاتبه السياسية ويقرأونه في صورة مختلفة، وهم يقرأون الأخبار بدون أي نقد وهذا أمر خطير. انحصر النقد فقط في مقالات الرأي وعبر عن مواقف شخصية لكتابها، وإحدى المشاكل للتغطيات خلال الحروب والعمليات العسكرية هي عدم وجود تحقيقات مستقلة، وعدم وجود فحص شخصي أو بحث عن مصادر معلومات أخرى، ووسائل الإعلام تميل إلى الاعتماد على مصدر رئيس واحد وهو الناطق باسم الجيش، وهذا بحد ذاته مشكلة كبيرة نقوم بالتطرق لها على مدار سنوات ومن خلال أبحاثنا وتقاريرنا، فنحن أحيانا نجد الناطق باسم الجيش يصدر بيانات غير صحيحة وأحيانا تكون المعلومات التي يقدمها جزئية والصحافة خلال فترة الحروب والأزمات لا تقوم ببذل أي جهد كبير من أجل البحث عن مصادر معلومات أخرى.

هناك مشكلة أخرى استعرضناها في تقاريرنا تتعلق باللغة التي تقوم وسائل الإعلام باستخدامها بما في ذلك اللغة المرئية كالمشاهد والصور. وكما لاحظنا خلال العمليات العسكرية في غزة فإننا نجد في الصحف الإسرائيلية أنها تستخدم صور long shot تلتقط المشهد من بعيد، وبالمقابل فإن الإعلام الفلسطيني يستعرض صور close up تظهر خلالها صور ضحايا عن قرب، هذه الحالة تعني أننا تقريبا لا نجد في الصحف الإسرائيلية أي معاناة إنسانية فلا نرى أي مصابين أو قتلى للطرف الثاني من الأطفال والنساء والمسنين ونرى من بعيد إلقاء القنابل والدخان، دبابات، سقوط البيوت. وهذا أطلق عليه "صورة تجميلية للحرب"، أي خالية من الثمن الإنساني. وفي المقابل فإن الفلسطيني يرى صور الضحايا فقط. أقصد من كل هذا أن هذه الصور تخلق لدى المتابعين من كلا الجانبين انطباعات عكسية، فالإسرائيلي يرى حربا بدون ثمن إنساني، والفلسطيني يرى القتلى والأطفال والجرحى. توجد هنا لغتان عكسيتان للصورة. تحدثت فقط عن جزئية واحدة للغة الإعلام، وهناك أمور أخرى يمكن التطرق لها، وكل هذا يدل على القوة الكبيرة الموجودة التي يمكن أن تكون بين يدي المحرر والتي يمكنها أن تؤثر على انطباعات القراء، وهذه هي قوة الإعلام التي تتلاعب بشكل عرض الأحداث وتمنح مستهلكيها انطباعات مختلفة وأحيانا تكون عكسية.

(*) س: تميز الإعلام الإسرائيلي خلال العدوان على غزة بأنه كان خاليا من وجود نساء على الشاشة الصغيرة، فما هو تعليقك؟

بئير: نحن في كيشف بحثنا هذا الأمر في حرب لبنان الأخيرة، وهذه الحالة تتكرر. في التلفزيون يقولون إن المرأة ليست جنرالا فكيف سيمكنها التحدث عن الحرب، ولا توجد مناصب كثيرة في الجيش تتقلدها النساء. في الحرب يتحدثون مع الشخصيات العسكرية ويتيحون بصورة قليلة الحديث للصوت المدني. هذه الحالة متكررة في كل حرب، وفي كل عملية عسكرية لا يوجد تقريبا نساء، فهن يعدن إلى الوظيفة التقليدية التي وضعها لهن المجتمع، وهي تهيئة الجنود، وإرسالهم للحرب.

(*) س: تطرقتم في أحد تقاريركم عن دور وسائل الإعلام إلى إخفاء عملية ضرب إسرائيل لأهداف عسكرية في السودان، ماذا تعلق على هذا؟

يزهار بئير.

بئير: نحن ندعي دائما أنه في الأزمات الهامة لا يوفر الإعلام الإسرائيلي المركزي لجمهوره السياق الحقيقي للأحداث، فلا يكفي عرض الأمور فقط، وإنما يجب تحليلها وتفسيرها، ولا يكفي أن نقول إن إسرائيل قامت بتفجير في السودان لكن يجب تفسير معنى هذه العملية والتي من الممكن أن تكون إعلانا عن حرب ويمكن أن تؤدي الى عمليات إرهابية، وكان على وسائل الإعلام أن تقوم بتفسير حقيقة ما جرى وتحليله أمام جمهورها وأن تقدم له معلومات شاملة ومفصلة ومتوازنة وصحيحة كي يرى من خلالها الواقع.

(*) س: كيف ترى تغطية العرب الفلسطينيين في إسرائيل في الإعلام الإسرائيلي؟

بئير: نحن نعمل على هذا الموضوع ونهتم به ونقيم العديد من الورشات مع طلاب ومعلمين عرب ويهود في منطقة الجليل، حيث يعملون هناك على موضوع كيفية عرض الإعلام الإسرائيلي للعرب. نحن نرى في أن العرب الفلسطينيين في إسرائيل يعانون من ظاهرة كونهم «الآخر بصورة مزدوجة»؛ أولا لكونهم أقلية، وثانيًا لكونهم جزءا من شعب نحن معه في حالة حرب، أي لكونهم أقلية مشكوكا في أمرها. والنتيجة نراها على عدة أصعدة، فهناك قلة من الصحافيين العرب الذين يعملون في الصحافة العبرية، الأمر الثاني هناك قلة من المواد داخل الصحافة العبرية عن العرب الفلسطينيين سكان إسرائيل، وهذه المواد القليلة تشدد على جوانب سلبية كحوادث المخالفات الجنائية مثل الجريمة، القتل في داخل العائلة، أحداث فوضى وعنف، قضايا أمنية، وهي تغطي بصورة قليلة الجانب المدني والإنجازات التي يقوم بها العرب في المجالات المختلفة. إن ما يتلقاه الجمهور الإسرائيلي في وسائل الإعلام الإسرائيلية هو صورة مغرضة تعرض الفلسطيني على نحو متشكك ولا تهتم بإنجازاته.

(*) س: وهل توافق على أنها في بعض الأحيان تلعب دورا محرضا؟

بئير: نعم بكل تأكيد، أحيانا توجد مثل هذه الحالة، يمكنني أن أعطي مثالا من تغطية حرب لبنان الأخيرة، حيث قرأت خبرا في إحدى الصحف عن أنه في القرى العربية لا توجد ملاجئ كافية ووسائل إنذار، مضمون الخبر هو عن التمييز في المجتمع العربي، لكن في عنوان الخبر والذي وضعه المحرر كتب: «نصر الله: الأطفال من الناصرة شهداء»، وأي يهودي سيقرأ الخبر بهذه الطريقة ستكون ردة فعله سلبية، فخبر تناول موضوع التمييز أحيط بعنوان يدل على نوع من التحريض تجاه العرب.

تغطية الاحتجاجات الاجتماعية

(*) س: كيف غطيت الاحتجاجات في الإعلام الإسرائيلي؟ وإلى أي مدى لعب هذا الإعلام دورا فعالا في إطفائها؟

بئير: عكفنا على إجراء بحث شامل عن القضية وأعلنا عن نتائجه خلال مؤتمر أقيم قبل أسبوعين، واستنتجنا من خلاله أن تغطية الاحتجاجات تشبه بصورة معينة تغطية الحرب. في البداية شهدنا حماسا وتأييدا، لكن في النهاية شهدنا انتقادات وخيبة أمل، وشارك الإعلام ولعب دورا في قتلها أو تنويمها. وإن قارنا بين تغطية صيف ٢٠١١ وصيف ٢٠١٢، نجد أنه في الاحتجاجات الأولى وجدنا في شهر واحد نشرا لـ ١٦٠٠ مادة في الصحف الأربع، أما في العام ٢٠١٢ فقد نشر فقط ٥ حتى ١٠ بالمئة من مجموع ما نشر في العام السابق في نفس الفترة، واحتلت الاحتجاجات ١٪ فقط من العناوين الرئيسة. هناك دوافع اقتصادية وأيديولوجية لهذه التغطية، وبدون شك أنه في لحظة معينة تلقى الصحافيون تعليمات بالتوقف عن تغطية الاحتجاجات، ربما تحت وطأة ضغوط سياسية واقتصادية.

لم يثبت البحث تأثير المصالح الخارجية لأصحاب الصحف على طريقة التغطية، لكن النتائج تشير إلى الاهتمام السلبي لصحيفة «يسرائيل هيوم» بالاحتجاج والى الاهتمام الإيجابي نسبيا لصحيفة «هآرتس» حيالها، ما يؤكد الفرضية في أن المواقف الأيديولوجية للصحيفتين وأصحابهما أثرت على شكل التغطية المختلف في ما بينهما. من الممكن الادعاء أيضًا أن «معاريف» و«يديعوت أحرونوت»، اللتين يملك أصحابهما استثمارات كثيرة في إسرائيل، لديهما مصلحة في وجود استقرار اقتصادي، وفي الحفاظ على مركزية النظام الاقتصادي، وهما حاولتا «تدجين» الاحتجاج من خلال تقليصه وحتى عرضه كنشاط معارضة حزبي، بل وشخصي. وبذلك قامتا بتأطيره كعامل غير مقوض للنظام القديم وإنما كمندمج معه.

(*) س: ما هي قصة الشكوى التي قدمتموها ضد صحيفة «يسرائيل هيوم» إلى مجلس الصحافة؟

بئير: إنها متعلقة بالرسالة التي كتبها المواطن موشيه سيلمان والذي أحرق نفسه احتجاجا على وضعه الاقتصادي تاركا وراءه رسالة. ومعروف أن جميع وسائل الإعلام والصحف نشرت الرسالة كاملة، وفقط صحيفة «يسرائيل هيوم» نشرتها مع جزء محذوف تضمن اسم وزير المالية يوفال شتاينيتس واسم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وبدون أن تعلن هذا الأمر، وقمنا بتقديم الشكوى ضدها إلى مجلس الصحافة .

(*) س: كيف تنظرون إلى أزمة صحيفة «معاريف» في السياقين السياسي والاقتصادي العامين؟

بئير: الوضع الاقتصادي هو عامل مؤثر على الواقع الإعلامي، وجميع وسائل الإعلام في إسرائيل موجودة تحت نير أزمات اقتصادية، وهذا الوضع يشكل تهديدا حقيقيا على الديمقراطية في إسرائيل. جاء هذا الأمر لسببين، الأول بسبب الضغوط الاقتصادية التي تعاني منها أغلبية وسائل الإعلام المكتوبة في العالم وذلك بعد الثورة المعلوماتية، وثانيا بسبب الضغوط السياسية، فرئيس الحكومة الحالي يملك تقريبا صحيفة شخصية وهي «يسرائيل هيوم» التي تؤيده وتناصره، ومكتب رئيس الحكومة سيطر على سلطة البث الأولى، وفي نفس الوقت يهدد القناة العاشرة بالإغلاق بسبب المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها لأنها نقدية جدا تجاه نتنياهو. هذه الأمور خلقت وضعا جعل من ضعف الصحافة بسبب ما لحق بها من أزمات اقتصادية وسياسية يشكل تهديدا كبيرا على الديمقراطية في إسرائيل. وهذا الوضع جعل الصحف غير قادرة على الاحتفاظ بصحافيين مهنيين من الدرجة الأولى وذوي أقدمية وتجربة بسبب معاشاتهم الكبيرة حيث قامت بفصلهم أو إخراجهم للتقاعد، وباتت تعتمد على صحافيين جدد تكلفتهم أرخص لكن معرفتهم وموهبتهم ومقدرتهم هي أقل بكثير، وإحدى نتائج هذا الوضع والتي صرنا نلاحظها أننا بتنا لا نجد تحقيقات صحافية في الإعلام الإسرائيلي في السنوات الأخيرة .

(*) س: ما هو الحل حسب رأيك؟

بئير: في كل العملية الجارية المتعلقة بالصحافة، هناك بشائر جيدة وأخرى سيئة. الجيدة هي أنه بسبب وجود العديد من مصادر المعلومات ووسائل الإعلام البديلة ومواقع الانترنت لا يمكن إخفاء حالات فساد أو أي عمليات عسكرية كبيرة أو إخفاء أشخاص بدون معرفة معلومات عن مصيرهم كما كان يحدث قبل ٢٠ عاما، فاليوم العالم مرتبط ببعضه البعض. لكن الأمر السيء هو أن هناك ضجة وكثافة من المعلومات، وهذا الأمر يشوش الناس ويربكهم، حيث يستصعبون فهم الأمر الحقيقي من المزيف، والكذب من الصدق. الإعلام الاجتماعي يوفر سبلا سهلة لنشر المعلومات ولكن يمكن أيضا أن يستخدم لنشر معلومات كاذبة ومضللة ومخادعة وتستغل كمؤامرة .

لكن لا يكفي إيجاد الموديل بل يجب أيضًا تهيئة الجو العام الذي بموجبه يمنع رجال السياسة من التدخل في مضامين وسائل الاعلام الحكومية. للإعلام توجد قوة ومقدرة على أن يحدد الأجندة اليومية التي يهتم بها الجمهور، لكن من جهة أخرى يمكنه جعل جمهور متابعيه الثابتين غير قادرين على تطوير معرفتهم في اتجاهات بعيدة عن ما يعرضه في مضامينه. ويمكن أن نجد الحل في عدة نماذج، ففي فرنسا يوجد موقع انترنت شعبي جدا بملكية الصحافيين والعاملين فيه، ويمول نفسه عن طريق رسوم اشتراك وهو ربحي جدا، وفي كل فترة ينشر سبقا صحافيا هاما، وكافة الطبقة الراقية في فرنسا مشتركة في هذا الموقع، وكل شخص يرغب في أن يعرف حقيقة كل ما يجري يقوم بالاشتراك في الموقع، وهذا نموذج لصحافة مستقلة اقتصاديا وغير مرتبطة بأية جهة سياسية أو تجارية. هذا حل جزئي يمكننا القيام به لكن ليس من السهل تطبيقه هنا. ونحن نريد نموذجا يشبه الـ «بي بي سي» أو الموقع الذي تحدثت عنه.

(*) س: ما رأيك حول الاصلاحات في سلطة البث الأولى؟

بئير: لا أجد أن هناك عملية جدية وإصلاحات تجري في سلطة البث الأولى. الاصلاح الجديد الوحيد الذي يجب القيام به هنا هو إغلاقها وإطلاقها مجددا بصورة جديدة، فالفساد السياسي والمؤسساتي متجذر هناك، ولا يمكن إصلاحه من خلال خطط، يجب إغلاقها وإطلاقها ضمن موديل جديد ومستقل غير مرتبط بالسلطة، وتحويلها إلى إعلام جماهيري مثل نموذج الـ «بي بي سي».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»